

شهادة

الإعلام الإسرائيلي ودوره في تشكيل الوعي الزائف!

صفحة (5) من

تقرير الفقر الرسمي في إسرائيل للعام ٢٠١٨
استقرار في نسبة الفقر ٢١,٢٪ واستمرار تعمقه لدى العرب!
صفحة (٦) من

المنتزه الإسرائيلي

الثلاثاء ٢٠١٨/٢١/٢٠ الموافق ٢٦ جمادى الأولى ١٤٤١ هـ العدد ٤٤٢ السنة الثامنة عشرة

المنتزه الإسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن



مركز الدراسات الفلسطينية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

المعركة على حصانة ننتياهو البرلمانية ستكون بمثابة المشهد الخلفي لانتخابات ٢ آذار

حتى الأسبوع المقبل سيكون على الكنيست إقرار إقامة لجنة خاصة لبحث طلب ننتياهو الحصانة البرلمانية لمنع محاكمته ولكنه لا يملك أغلبية مؤيدة

تعد الهيئة العامة للكنيست يوم الثلاثاء من الأسبوع المقبل، ٢٨ الجاري، جلسة استثنائية لإقرار إقامة لجنة الكنيست (اللجنة الإدارية) ولجنة خاصة للبحث بطلب بنيامين نتنياهو والوزير حاييم كاتس الحصول على الحصانة البرلمانية منعا لمحاكمتها طالما هما في الكنيست، وبذلك يكون رئيس الكنيست يولي إدلشتاين قد استغل صلاحياته التي أعطى ما يمكن لتأجيل الجلسة، توطأً مع ضغوط نتنياهو وحزب الليكود.

وأثار تصرف إدلشتاين، تجاه كتل الأغلبية البرلمانية التي طلبت تشكيل اللجنة التي ستبت بطلب نتنياهو للحصانة، غضب هذه الكتل، وحتى ثمة منها من هدد بخلع عن رئاسة الكنيست، كي يتم التقدم في عملية بحث طلب الحصانة لنتنياهو وكاتس. وحسب التقارير، فإن إدلشتاين تعرض لضغوط كبيرة من بنيامين نتنياهو وحزبه الليكود، والأحزاب الحليفة، كي يستنفد الحد الأقصى الممكن لتأخير عقد جلسة الهيئة العامة، في حين ذكرته المعارضة بأنه، إدلشتاين، سارع قبل انتخابات أيلول، لعقد جلسة استثنائية للهيئة العامة، في غضون ٤٨ ساعة، بطلب من نتنياهو، لبحث قانون الكاميرات، الذي رفضته الأغلبية، بينما الآن يعظ بأخلاقيات العمل البرلماني، ويتلأق في التجاوب مع طلب غالبية أعضاء الكنيست لعقد جلسة للهيئة العامة.

وعلى الرغم من أن ادلشتاين تلاكأ فعلا، حتى تعيين موعد لاجتماع الهيئة العامة، مقارنة بقرارات أخرى تتعلق بعقد اجتماعات استثنائية بادر لها الليكود، إلا أنه لم ينج من حملة مضادة ضده من الليكود، بما في ذلك التهديد بالتوجه إلى المحكمة العليا لعرقله عقد الهيئة العامة، رغم أنه لا أمل لهم في المحكمة العليا.

وكان نتنياهو قد أعلن في اليوم الأخير من العام الماضي، أنه سيطلب الحصانة البرلمانية، بصفته عضو كنيست، كي يؤجل محاكمته في قضايا فساد، إلى ما بعد إنهاء عضويته البرلمانية، ما يعني إلى أجل غير محدود، وكان نتنياهو يطمح إلى حقيقة أنه لم تكن في الكنيست لجنة الكنيست بمعنى اللجنة الإدارية، صاحبة الصلاحية للبت بطلبات الحصانة البرلمانية، إذ أنه كان اتفاق بين الليكود وكتلة «أزرق أبيض» على عدم تشكيل لجنة الكنيست، إلا بعد تشكيل الحكومة الثابتة، وحسب القانون، فإن الحصانة البرلمانية لا تسري على عضو الكنيست في مواجهة القضاء، إلا إذا تقدم بطلب سريان الحصانة ومنع محاكمته، إلى لجنة الكنيست، التي تبت بالطلب، وفي حال المصادقة عليه، ينقل الطلب إلى الهيئة العامة للبت به. وعادة فإن القرار الذي يتخذ في لجنة الكنيست يقر مباشرة في الهيئة العامة، لأن تركيبة لجنة الكنيست مشتقة من



قضايا فساد نتنياهو «تشارك» في الانتخابات الإسرائيلية.

التركيبة البرلمانية العامة.

وكان نتنياهو في طلبه مطمئنا إلى أن البحث في طلبه سيتأخر عدة أشهر، إلى ما بعد انتخابات الثاني من آذار، وبعد أشهر قليلة حتى تشكيل الحكومة، على أمل منه أن تكون له أغلبية في الكنيست، لمنحه الحصانة، ومعه الوزير المستقيل حاييم كاتس، المتورط هو أيضا بقضايا فساد.

إلا أن نتنياهو فوجئ مرتين، الأولى، أن أفيغدور ليرمان أعلن مجددا، وبشكل حازم، بأن حزبه الذي له ٨ نواب، لن يمنع نتنياهو الحصانة البرلمانية، وهو القرار الذي حسم الأغلبية لمنع الحصانة، إذ أن الكتل الأخرى، هي «كحول لغان» (٣٣ مقعدا) وحزب العمل (٦ مقاعد) وميرتس (٥ مقاعد)، وبطبيعة الحال القائمة المشتركة بموقفه هذا قبل أسابيع طويلة، ومنذ أن صدر القرار

النهائي بتوجيه لوائح اتهام ضد نتنياهو.

والمفاجأة الثانية التي صدمت نتنياهو، هي أن الكتل المعارضة له قررت إقامة لجنة للكنيست، وتنبثق عنها لجنة خاصة لفحص طلب الحصانة لنتنياهو ووزير الرفاه السابق حاييم كاتس، وكل المحاولات لعرقله عمل لجنة الكنيست باءت بالفشل، وبشكل خاص بعد أن صدر موقف واضح من المستشار القانوني للكنيست، يؤكد فيه أن أنظمة وقانون الكنيست تسمح بإقامة اللجان.

كما صعدت المحكمة العليا مرتين في الأيام الأخيرة التماسين من حزب الليكود، لمنع المستشار القانوني للكنيست، إيال يانون، من عرض وجهة نظره القضائية، بدعوى أن زوجة يانون تقاضي نتنياهو كرئيس حكومة، في حين لم يبق مفر أمام إدلشتاين إلا استغلال صلاحياته للماطلة في عقد اجتماع الهيئة العامة، لتقر توصية تشكيل لجنة الكنيست، واللجنة الخاصة التي

ستبحث في مسألة طلب الحصانة.

وبعد أن تقر الهيئة العامة للكنيست إقامة للجنة، ستبدأ جلسات الاستماع إلى محامي نتنياهو، بشأن طلبه، وهذا سيكون المشهد الخلفي للانتخابات البرلمانية، بمعنى أن تجري حملة الانتخابات بالتزامن مع بحث حصانة نتنياهو، وبذا تبقى قضايا الفساد التي تلاحق رئيس الحكومة في صدارة جدول الأعمال.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو إلى أي مجال سيؤثر هذا على الرأي العام، وعلى أنصار نتنياهو؟ فقضايا فساد نتنياهو برزت في انتخابات نيسان العام الماضي، وخف الحديث عنها في انتخابات أيلول العام الماضي، ولكنها استمرت تلوح في أجواء الانتخابات، ولم تؤثر كثيرا على نتائج حزب الليكود.

[طالع التغطية الخاصة للانتخابات الكنيست- ص ٣]

«مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية للعام ٢٠١٩»:

ثقة الجمهور بالمؤسسات الديمقراطية والانتخابات والأحزاب والكنيست تأكلت كثيرا!

التهجم الذي يتعرض له المستشار القانوني للحكومة والنيابة العامة للدولة، على خلفية أدائهما في قضية محاكمة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وتقديم لوائح اتهام ضده. لكن، أيا يكن الهدف، تبقى هذه الإضافة - في نظر كثيرين من الحقوقيين والإعلاميين - تصرفا مرفوضا في هذا السياق يضع علامة سؤال كبيرة حول مصداقية أداء «المعهد» ومصداقية تقرير «مؤشر الديمقراطية» برمته.

وعقب «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» على هذه الادعاءات بالقول إن «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية يعرض تقديما سونيا لآداء الديمقراطية الإسرائيلية، إذ يفحص - سنويا ومنذ ١٧ سنة متتالية - مدى ثقة الجمهور بمؤسسات الدولة، استنادا إلى استطلاع آراء واسع يجري بين اليهود والعرب. ومع مر السنوات، أصبح «المؤشر» علامة تجارية تُؤشر على وجهات في المجتمع الإسرائيلي في القضايا الوازنة المتصلة بتحقيق القيم والأهداف الديمقراطية. كما بأداء منظومات السلطة المختلفة وأصحاب المناصب المنتخبين».

وأضاف «المعهد» في تعقيبه إنه «على ضوء حقيقة أن معطيات المؤشر قد جمعت في شهر أيار ٢٠١٩، وكما تبقى المعطيات محدثة، فإننا نجري، إضافة إلى استطلاع السنوي، استطلاعات رأي شهرية حسب القواعد المهنية إياها وبالمستوى إياه من الشفافية. ونظرا لأن المستشار القانوني للحكومة والنيابة العامة للدولة كانا خلال الفترة الأخيرة في مركز الجدل العام، فقد وجدنا من المناسب فحص مواقف الجمهور حيالهما في استطلاع شهر تشرين الثاني وتضمين المعطيات المستخدمة منه في نص «البيان إلى وسائل الإعلام» الذي أصدره المعهد. ويجب التأكيد على أن التمييز بين جمع المعطيات جرى بشفافية تامة في البيان إلى وسائل الإعلام، مع المحافظة التامة على المعايير المشددة للعمل البحثي المستند إلى سنوات عديدة من التجربة، المعرفة والاختصاص».

[طالع أبرز النتائج في «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية للعام ٢٠١٩» - ص ٢]

أن يتحلوا بقليل من التواضع قبل أن يطلقوا الادعاءات الواهمة بأنهم «يتحدثون باسم الشعب».

وقالت البروفسور تمار هيرمان، رئيسة مركز غوتمان لدراسة الرأي العام والسياسات في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، إن «مؤشر الديمقراطية للعام ٢٠١٩ في تقريره لهذه العام، أقم «المعهد الإسرائيلي للحكم والديمقراطية في إسرائيل وكان نصها: «وكان «مؤشر الصوت الإسرائيلي» الشهري الذي يجريه «مركز غوتمان» في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» قد فحص، في شهر تشرين الثاني الأخير، مدى ثقة الجمهور بالمستشار القانوني للحكومة والنيابة العامة، فبين من نتائجها أن: ٤٦,٥٪ من الجمهور تثق بالمستشار القانوني، أفيحا مندلبليت، و٤٢٪ تثق بالنيابة العامة للدولة».

واعترضت أوساط سياسية وقانونية وإعلامية إسرائيلية أن «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» تعتمد إدخال هذه الفقرة، الإضافية التي لا علاقة لها بنتائج المؤشر للعام ٢٠١٩، في محاولة منه للتصدي

دولة إسرائيل والمجتمع الإسرائيلي لا تحظى بالاهتمام والعلاج المناسبين من قبل حكومة ثابتة، وأضاف: ليس من الضروري أن يكون المرء خبيرا كي يفهم أن هذه الدوامية السياسية - الحزبية - الانتخابية التي نتخب فيها الآن هي إشكالية، بل خطيرة ربما. الانتخابات، بالأحزاب والكنيست - قد تأكلت كثيرا. لكن، أكثر من هذا أيضا، فإن هذا الجمود السياسي - الحزبي، هذا العجز وهذا الفراغ - هي عوامل فتقت ثقة الشعب في إسرائيل بقدرتنا على العمل سوية وعلى العيش معا. فحين يرى الشعب قاداته يرمون بعضهم بأذرع الأوصاف، يلغون الحرمان على قطاعات واسعة وأكملها ويسعون إلى الفوز بالمقاعد بواسطة استراتيجيات تفسيمية تفتتية، فما الذي يبقى لديه للإيمان والثقة به؟

وقال رئيس الدولة إن «هذا التقرير الجديد، مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية للعام ٢٠١٩، يتضمن معطى بسيطا واحدا، واضحا وقاطعا: الأغلبية الساحقة من مواطني إسرائيل - اليهود والعرب، العلمانيون والمتديون والحريديم، اليساريون واليمينيون والوسطيون - تريد العيش هنا في إسرائيل. وكلنا أمل أن تكون السنة الميلادية الجديدة، التي بدأت للتو، سنة وحدة وشراكة بين جميع المجموعات والأطياف في المجتمع الإسرائيلي، بدون أي استثناء».

وقال رئيس «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، يوحنا بلسنر، إنه على الرغم من أن السنة الأخيرة تميزت بالهجوم الحاد المتكرر على الجهات المهنية وعلى أذرع ومؤسسات تطبيق القانون في إسرائيل، على مهنتها ومصداقيتها، إلا أن هذه الهجمات - كما يتضح - لم تؤثر على مواقف الجمهور، إطلاقا تقريبا. وكما يتبين من معطيات «المؤشر»، فإن ثقة الجمهور بالمحكمة العليا الإسرائيلية لا تزال تعادل أربعة أضعاف الثقة بالأحزاب السياسية. أما السياسيون الذين يسارعون إلى مهاجمة الجهاز القضائي ومؤسسات تطبيق القانون المهنية، فمن الأفضل لهم

٥٨٪ من الجمهور الإسرائيلي يعتقدون بأن النظام الحاكم في إسرائيل «فاسد»: ٥٥٪ يعتقدون بأن الديمقراطية الإسرائيلية تواجه خطرا حقيقيا وجديا؛ التوتر بين اليمين واليسار السياسي هو الشرخ الاجتماعي الأخطر في إسرائيل، يليه التوتر بين اليهود والعرب - هذه من بين أبرز النتائج التي ظهرت في حصيلة «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية للعام ٢٠١٩»، الذي أعده «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» وقدمه اثنا من رؤسائه (يوحنا بلسنر، رئيس المعهد، والبروفسور تمار هيرمان، رئيسة مركز غوتمان لدراسة الرأي العام والسياسات في المعهد) إلى رئيس الدولة، رؤوفين ريفلين، يوم السابع من كانون الثاني الحالي.

يشار إلى أن «مؤشر الديمقراطية» هو استطلاع للرأي العام يجريه «معهد الديمقراطية الإسرائيلية» سنويا، منذ ١٧ عاماً حتى اليوم باستمرار، ويرمي من خلاله إلى تحديد التوجهات السائدة في المجتمع الإسرائيلي بشأن جملة من القضايا الهامة المتصلة بتحقيق قيم وأهداف ديمقراطية وبأداء منظومات السلطة وأذرعها المختلفة ومنتخبي الجمهور الذين يشغلون أرفع المناصب والوظائف الرسمية. ويساعد تحليل نتائج استطلاع الرأي على رسم صورة مركبة للوضع في كل ما يتعلق بتقييم الجمهور العام لمدى مناعة الديمقراطية الإسرائيلية، مستوى ثقة الجمهور العام بمؤسسات الحكم في الدولة ومدى تقييم الجمهور للخدمات العامة المختلفة التي تقدمها الدولة.

دوامية سياسية - حزبية خطيرة

خلال لقائه بمسؤولي «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» الذين قدما له تقرير «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية للعام ٢٠١٩»، قال رئيس الدولة، ريفلين، إنه منذ سنة كاملة، وأكثر بقليل، تحكم في إسرائيل حكومة انتقالية، وهو ما يعني - بطبيعة الحال - أن التحديات الكبيرة، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية والدبلوماسية، التي تواجه

بحث جديد لـ «معهد دراسات الأمن القومي»:

أغلبية الجمهور الإسرائيلي تؤيد استمرار النشاطات العسكرية لكبح التموضع العسكري الإيراني في المنطقة الشمالية حتى لو أدت إلى اندلاع حرب!



قوة إسرائيلية في الجولان المحتل.

أظهر بحث أجراه «معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي» في جامعة تل أبيب مؤخرًا أن أغلبية الجمهور الإسرائيلي تؤيد استمرار النشاطات العسكرية التي تقوم بها إسرائيل من أجل كبح التموضع العسكري الإيراني في المنطقة الحدودية الشمالية (مع سورية) حتى لو أدت إلى اندلاع حرب.

ووفقا لهذا البحث الذي شمل استطلاعا للرأي العام الإسرائيلي، قال ٣١ بالمئة من الإسرائيليين إنهم يعتقدون أن الجبهة الشمالية تشكل التهديد الأكبر لإسرائيل، في حين قال ٢٦ بالمئة منهم إن البرنامج النووي الإيراني يشكل التهديد المركزي لإسرائيل، وفقط ١٤ بالمئة منهم قالوا إن الصراع مع الفلسطينيين يشكل المشكلة الأمنية الرئيسة الماثلة أمام إسرائيل. وقالت نسبة مماثلة (١٤ بالمئة) إن حركة «حماس» في قطاع غزة تشكل تهديدا إستراتيجيا.

كما أشار البحث إلى أن ٥٤ بالمئة من الإسرائيليين يعتقدون أن الجبهة الداخلية جاهزة للحرب.

من ناحية أخرى أكد ٨٢ بالمئة من الإسرائيليين أن إسرائيل لا يمكنها سوى الاعتماد على نفسها في مواجهة المشاكل الأمنية الماثلة أمامها، و٥٠ بالمئة منهم إنهم لا يمكنهم الوثوق بأن الولايات المتحدة ستقف إلى جانب في حال تعرضها إلى هجوم من جانب إيران مثلما حدث للسعودية في الفترة الأخيرة.

ونشر هذا البحث في أعقاب التقرير الذي أصدرته شعبة الاستخبارات العسكرية («أمان») وتطرقت فيه إلى التحديات الأمنية الماثلة أمام إسرائيل خلال ٢٠٢٠، وأشارت إلى أنه هناك توقعاً ضئيلاً بنشوب حرب مخططة العام ٢٠٢٠، والمقصود بحرب مخططة أي حرب لا تندلع من جراء تراكم الأحداث أو تصعيد تدريجي في إحدى الجبهات، وإنما حرب يبادر لها أحد الأطراف من دون تراكم أحداث مباشرة تؤدي لها، ويؤكد التقرير من ذلك أن هناك إمكانية متوسطة حتى مرتفعة للحفاظ على معادلة الرد في الجبهة الشمالية، وما تقصده الشعبة هو ما يحدث الآن من رد فعل على الجبهة الشمالية، ولكنها تشير إلى أن هذه المعادلة قد تؤدي في النهاية إلى اندلاع حرب على هذه الجبهة، بكمالات أخرى يلمح التقرير بأنه إذا ما استمرت إسرائيل في هجماتها في سوريا ولبنان، فإن الطرف الآخر سوف يرد بالضرورة، ولن يقبل بأن يحتوي الأحداث، وفي هذا السياق أكد التقرير أن اغتيال قاسم سليمانى هو «حدث كاسح، للإيرانيين على المدى القريب، وحدث إيجابي لإسرائيل. ولذلك فإن شعبة الاستخبارات توصي القيادة السياسية الإسرائيلية بتعزيز الهجمات ضد التواجد الإيراني في سورية خلال العام ٢٠٢٠ من أجل منع إيران من التموضع في سورية، كما يؤكد أن على إسرائيل استغلال مقتل سليمانى من أجل إخراج إيران نهائياً من سورية، وإلى جانب ذلك يقترح التقرير تعزيز مراقبة النشاط النووي الإيراني داخل إيران خلال العام ٢٠٢٠.

وذكر تقرير «أمان» أن إيران تقوم بفحص جديد لسياستها في الشرق الأوسط بعد اغتيال سليمانى، حيث أن البديل لسليمانى لا يملك الصفات الكاريزمية التي تمتع بها سلمه، وهذا الأمر، حسب التقرير، سوف يعزز من مكانة الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله في السياسة الإيرانية في الشرق الأوسط، وإلى جانب ذلك يشير التقرير إلى أن إيران ستتمكن من صنع قنبلة نووية ورووس حربية خلال عامين، إذا ما أرادت ذلك، وعززت من مشروعها النووي إلى حدوده القصوى.

وتقدر شعبة الاستخبارات بأن إيران تحاول أن تقوم بعملية

في «العمق» الإسرائيلي من خلال دعم منظمات فلسطينية، وعلى رأسها الجهاد الإسلامي في قطاع غزة، وذلك من خلال الدعم والتخطيط الذي يقوم به «فيلق القدس» الإيراني، بالإضافة إلى ذلك فإن إيران تريد تحسين الجولان والحدود اللبنانية كحيز تقوم من خلاله بالهجوم على إسرائيل، كما أنها تحاول بناء قواعد وسيطة ولوجستية في العراق واليمن، بحيث تكون إيران بذاتها العمق الاستراتيجي والصناعي لهذه القواعد. ويوضح التقرير أن المشروع النووي الإيراني هو الوسيلة لنشر فكرة الثورة الإيرانية، وفي نفس الوقت وسيلة للدفاع عن النظام الإيراني.

ويوضح التقرير أن المحور الشيعي الإيراني هو الخطر أو التحدي الذي يواجه إسرائيل في العام ٢٠٢٠، في نفس الوقت يوضح أن إيران تواجه أزمة اقتصادية كبيرة جدا، لعدة أسباب بينها تراجع بيع النفط الإيراني، وهذا يضع إيران في المرحلة الأكثر تحديا في تاريخ النظام الحالي، حيث أن اهتمام الإيرانيين بالمذهب الشيعي (يسميه التقرير «دين») تراجع، كما أنه بعد يومين من اغتيال سليمانى تحولت المظاهرات من

مسيرات إلى تمزيق صور سليمانى في الشوارع، كما ارتفع سعر الغذاء ضعفين.

وتطرق التقرير إلى تركيا فقال إنه يسود العلاقات التركية-الإسرائيلية توتر منذ أعوام طويلة، وتحديدا منذ حادثة سفينة مرمره، وقد فشلت كل المحاولات لإرجاع هذه العلاقات إلى سابق عهدها حتى بعد توقيع اتفاق «المصالحة» بين تركيا وإسرائيل وقيام هذه الأخيرة بدفع تعويضات لقتلى السفينة، ويمكن القول إنه ما عدا العلاقات الاقتصادية فإن العلاقات بين الطرفين هي في حالة توتر مستمر، غير أن تركيا من جهة أخرى تطلب دورا متزايدا في الأعوام الأخيرة في الساحة الإقليمية، وصل ذروتها في تدخلها العسكري في سورية وليبيا، كما حملت أجهزة الأمن الإسرائيلية تركيا مسؤولية عن قيام حركة «حماس» بتنظيم عمليات عسكرية ضد إسرائيل من داخل أراضيها. واعتبرت شعبة الاستخبارات أن تركيا أصبحت ضمن قائمة التهديدات، بادعاء تزايد عدوانيتها في المنطقة، وهذه المرة الأولى التي تضيف «أمان» تركيا إلى هذه القائمة، وبحسب تقييم «أمان»، فإن الجيش لا يرى احتمالا لاندلاع

مواجهة مباشرة مع تركيا في العام ٢٠٢٠، لكن سياسة تركيا «المتزمتة» في المنطقة جعلت منها واحدة من أكبر المخاطر التي يجب مراقبتها هذا العام». غير أن التقرير لم يوضح أي تهديد محدد من جانب تركيا تجاه إسرائيل، وإنما أشار إلى تقارب بين حزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه الرئيس رجب طيب أردوغان وبين حركة الإخوان المسلمين، واعتبر أن السياسات التي يتبعها أردوغانان تسببت بالقلق الإسرائيلي، وفيما أشار تقرير «أمان» إلى العمليات العسكرية التركية في سورية، عبر عن قلق إسرائيل من إنشاء خط أنابيب غاز إلى ليبيا، واعتبر أن من شأن ذلك أن ينتهك المياه الإقليمية لليونان حليفة إسرائيل، وكان رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو قد عبر عن استيائه من إعلان تركيا عن منطقة بحرية تابعة لتركيا وليبيا، واعتبر أن من شأنها منع تطلعات إسرائيل إلى مد أنبوب غاز إلى أوروبا، كونه يجب أن يمر بالمياه الإقليمية التركية.

ويؤكد التقرير أن تركيا لم تعد دولة إقليمية بعيدة عن التأثير على النظرة الاستراتيجية لإسرائيل في المنطقة بل أصبحت دولة مهمة في لعب دور قد يضرب المصالح الإسرائيلية المستقيمة سليم، كما ارتفع سعر الغذاء ضعفين.

أبرز النتائج في استطلاع «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية للعام ٢٠١٩»

فيما يلي أبرز النتائج التي توصل إليها «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية للعام ٢٠١٩» الذي أعده «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» وقدمه أثنان من رؤسائه إلى رئيس الدولة، رؤوفين ريفلين، يوم السابع من كانون الثاني الحالي إطلاع الخبر ص ١٨:

الثقة بمؤسسات الدولة

لا يزال الجيش الإسرائيلي، كما كان على الدوام، على رأس قائمة مؤسسات الدولة من حيث مستوى ثقة الجمهور اليهودي به، إذ يحظى بثقة ٩٠٪ منه، ويأتي بعده مباشرة، لكن بفارق ملحوظ، رئيس الدولة (٧١٪)، ثم المحكمة العليا (٥٥٪)، في المقابل، أقل من نصف الجمهور اليهودي (٤٤٪) يثق بالشرطة الإسرائيلية، مقابل ٥٣٪ لا يثقون بالشرطة. أما بين المواطنين العرب، فنسبة الذين لا يثقون بالشرطة تبلغ ٦٠٪.

٣٦٪ فقط من الجمهور الإسرائيلي يثقون بوسائل الإعلام القائمة بمؤسسات الدولة من حيث ثقة الجمهور اليهودي بها، إذ يحظى بثقة ٩٠٪ منه، ويأتي بعده مباشرة، لكن بفارق ملحوظ، رئيس الدولة (٧١٪)، ثم المحكمة العليا (٥٥٪)، في المقابل، أقل من نصف الجمهور اليهودي (٤٤٪) يثق بالشرطة الإسرائيلية، مقابل ٥٣٪ لا يثقون بالشرطة. أما بين المواطنين العرب، فنسبة الذين لا يثقون بالشرطة تبلغ ٦٠٪.

٣٦٪ فقط من الجمهور الإسرائيلي يثقون بوسائل الإعلام القائمة بمؤسسات الدولة من حيث مستوى ثقة الجمهور اليهودي بها، إذ يحظى بثقة ٩٠٪ منه، ويأتي بعده مباشرة، لكن بفارق ملحوظ، رئيس الدولة (٧١٪)، ثم المحكمة العليا (٥٥٪)، في المقابل، أقل من نصف الجمهور اليهودي (٤٤٪) يثق بالشرطة الإسرائيلية، مقابل ٥٣٪ لا يثقون بالشرطة. أما بين المواطنين العرب، فنسبة الذين لا يثقون بالشرطة تبلغ ٦٠٪.

٣٦٪ فقط من الجمهور الإسرائيلي يثقون بوسائل الإعلام القائمة بمؤسسات الدولة من حيث مستوى ثقة الجمهور اليهودي بها، إذ يحظى بثقة ٩٠٪ منه، ويأتي بعده مباشرة، لكن بفارق ملحوظ، رئيس الدولة (٧١٪)، ثم المحكمة العليا (٥٥٪)، في المقابل، أقل من نصف الجمهور اليهودي (٤٤٪) يثق بالشرطة الإسرائيلية، مقابل ٥٣٪ لا يثقون بالشرطة. أما بين المواطنين العرب، فنسبة الذين لا يثقون بالشرطة تبلغ ٦٠٪.

في هذا الموضوع، إذ أن نصفهم فقط يعتبر الجيش الإسرائيلي «جيش الشعب»، بينما يشكل اليهود المتدينون واليهود المؤمنون الأكثر تعاطفا مع الجيش الإسرائيلي، في هذا الموضوع أيضاً.

أما في التوزيع السياسية، فتدل النتائج على أن ٨٢٪ من اليهود مؤيدي معسكر اليمين السياسي في إسرائيل يعتبرون الجيش الإسرائيلي «جيش الشعب»، مقابل ٦١٪ فقط من اليهود مؤيدي معسكر اليسار. في مسألة ميزانية الأمن والثقة بقادة الجيش الإسرائيلي الذين يطالبون بزيادة هذه الميزانية، ٣٢٪ فقط من الجمهور اليهودي يعتقدون بأن الجيش «يبالغ» في وصف التهديدات المحدقة بالدولة كعامل ضغط من أجل ضمان حصوله على الميزانيات الإضافية، مقابل ٥٣٪ كانوا يعتقدون كذلك في استطلاع سابق.

وفي الموقف بشأن مستوى أداء الجيش الإسرائيلي، يبرز الفرق الكبير والأساس بين اليهود والعرب، فبينما تعتقد أغلبية اليهود (أكثر من ٨٢٪) أن الجيش الإسرائيلي يتصرف بمعايير وضوابط أخلاقية عالية، وخصوصاً في أوقات الحرب، يرى ١٧٪ من العرب أن الجيش الإسرائيلي هو «جيش أخلاقي» وتبرز في نتائج الاستطلاع حقيقة أن المجموعة الأخرى (غير العرب) التي تعطي الجيش الإسرائيلي تقييمات متدنية في جميع المجالات هي مجموعة اليهود الحريديم، كما أشرنا سابقاً، فعلى سبيل المثال، تبين من نتائج الاستطلاع أن ٧٥٪ من اليهود الحريديم يفضلون عدم تجنّد أبنائهم لتلبية الخدمة العسكرية في صفوف الجيش.

بعد الجيش، يأتي رئيس الدولة من حيث ثقة الجمهور به فيحتل المرتبة الثانية بين مؤسسات الدولة، كما أشرنا، لكن بفارق كبير والسبب وراء هذه النتيجة بسيط وواضح: مؤسسة رئاسة الدولة ليست موضع خلاف أو تجاذبات، لا سياسية ولا اجتماعية، وتحظى بمكانة رمزية، من دون صلاحيات تنفيذية (سوى في عدد قليل جداً، أبرزها بالطبع صلاحية تكليف مرشح بتشكيل حكومة وصلاحيه العفو عن السجناء)، ما يضيّق حتى الحد الأدنى رقعة النقد المحتمل ضد هذه المؤسسة. ٧١٪ من الجمهور اليهودي يثقون بمؤسسة رئيس الدولة في إسرائيل - ٨٩٪ من معسكر اليسار و ٨٤٪ من معسكر الوسط و ٥٧٪ من معسكر اليمين. وإذا ما حللنا هذه النتائج بارتباطها المباشر بشخص رئيس الدولة الحالي، رؤوفين ريفلين، فيمكن القول إن ريفلين الذي نشأ وترعرع في حركة

٢٠١٩، أن الجمهور منقسم تماماً في هذه المسألة - ٣٤٪ منه يعتقدون بأن وضع الديمقراطية الإسرائيلية «جيد» أو «متأثر» حتى، بينما يعتقد ٣٥٪ أن وضع الديمقراطية في إسرائيل اليوم «ليس جيداً»، وفي التوزيع حسب المعسكرات السياسية، يتبين أن اليمين الإسرائيلي ينظر بإيجابية أكثر إلى وضع الديمقراطية في إسرائيل، مقارنة باليسار، فبينما يعتقد ٥٠٪ من المحسوبين على معسكر اليمين بأن أداء الديمقراطية الإسرائيلية سليم، تهبط النسبة إلى ٢٧٪ بين المنتسبين إلى معسكر الوسط ثم إلى ١٣٪ فقط بين المحسوبين على معسكر اليسار. وفي المقابل، بينما يرى ٨٤٪ من الجمهور في معسكر اليسار ٦٨٪ من الجمهور في معسكر الوسط أن «الديمقراطية الإسرائيلية في خطر حقيقي»، يرى ذلك ٢٩٪ فقط من المنتسبين إلى معسكر اليمين.

الأمن الشخصي والإرفاه

يعتقد نحو الثلثين (٦٤٪) من الجمهور الإسرائيلي بأن الدولة عاجزة عن الاهتمام برفاهية مواطنيها. ولكن، حين يتعلق الأمر بالأمن، تختلف الصورة وتصبح أكثر إيجابية - نسبة مماثلة (٦٣٪) تعتقد بأن الدولة تنجح بالفعل في المحافظة على أمن مواطنيها.

توترات داخلية في المجتمع الإسرائيلي

التوتر بين اليمين واليسار السياسي - الحزبين تعمق بصورة حادة خلال السنوات الأخيرة وهو يشكل، اليوم، التوتر الاجتماعي الأخطر في نظر ٣٧٪ من مجمل الجمهور الإسرائيلي (بواقع ارتفاع بنسبة ٥٪ عما كان في نتائج «مؤشر العام ٢٠١٨»)، وبهذه النسبة (نسبة الذين يرون أن التوتر بين اليمين واليسار هو الأخطر والأخطر) هي أعلى من نسبة الذين يعتقدون بأن التوتر بين اليهود والعرب هو الأخطر والأخطر.

كانت نتائج الاستطلاع بشأن التوترات الأكثر حدة وخطورة في المجتمع الإسرائيلي مختلفة بين المواطنين العرب، فال مواطنون العرب، كأقلية قومية، يشعرون بالتوتر اليهودي - العربي بقوة أكبر بكثير، ولهذا يرى ٤٤٪ منهم (مقابل ٢٤٪ من اليهود) أن هذا التوتر هو الأساس في حياتهم وهو الأخطر. بينما يرى ٢١٪ من العرب (مقابل ٤١٪ من اليهود) أن التوتر السياسي - الحزبي هو الأخطر في إسرائيل، ويرى ٨٪ من العرب أن الفوارق الطبقية، بين

على المستوى الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي والأمني. وفي ما يتعلق بالفلسطينيين، قالت شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية إن «هناك انخفاضاً في حجم عمليات المقاومة التي ينفذها الفلسطينيون في الضفة الغربية المحتلة، فيما قدرت أن «تواصل السلطة الفلسطينية حملتها السياسية ضد إسرائيل في المحافل الدولية» غير أن ذلك سيتم، وفقاً لتؤكده، «بحذر ودون تحطيم جميع الأدوات» مع الإبقاء على خط رجعة.

وفي ما يتعلق بقطاع غزة المحاصر، اعتبرت أن جيش الاحتلال الإسرائيلي نجح في ردع حركة «حماس»، التي تتمسك بالسيطرة، لكنها تقف أمام تحديات من مصفتهم ب«الفصائل المارقة»، غير أنها اعتبرت أن «حماس» تواصل تعزيز قوتها، وهي جاهزة لإدارة قتال في مواجهة إسرائيل قد يستمر لأيام، في المقابل، اعتبرت أن حركة «حماس» حذرة من التصعيد الذي قد يؤدي إلى حملة عسكرية واسعة، وذكرت أن الحركة «سوف تواصل جهود التهدئة طالما تراها مفيدة لبقائها واستمرارها في السيطرة على قطاع غزة».

الأغنياء والقراء، هي التوتر الأساس في الدولة. بالمقارنة مع نتائج الاستطلاع في أعوام سابقة، يبدو التغيير في «مؤشرات التوتر» في المجتمع الإسرائيلي كبيراً وعميقاً جداً، فعلى سبيل المثال، في استطلاع العام ٢٠١٢، قال ٩٠٪ من المشاركين في الاستطلاع إن التوتر السياسي - الحزبي هو الأقوى والأهم، بينما قال ٥٢٪ (تتلك) إن النزاع بين اليهود والعرب هو مصدر التوتر الأهم والأقوى، مقابل ٢٧٪ فقط في الاستطلاع الأخير.

عاد التوتر الديني - العلماني إلى البروز بعد تراجع حاد ومتواصل خلال العامين ٢٠١٥ - ٢٠١٦، إذ هبط آنذاك إلى ١٠٪ فقط، بينما عاد ليرتفع الآن إلى أكثر من ٢٢٪. ففي الاستطلاع الحالي، قال ٥٥٪ من اليهود، من بينهم ٨٠٪ من معسكر اليسار و ٣١٪ من الحريديم، إنهم يعتقدون بأن المجتمع الإسرائيلي يصبح أكثر تديناً باستمرار، ومن بين الحريديم، قال ٣٦٪: إن الدولة تصبح أكثر علمانية.

إسرائيل والعالم

هبطت إسرائيل هذا العام، مقارنة بالعام الماضي، في ٨ من بين المؤشرات الـ ١٥ الدولية التي تم فحصها وقياسها، بينما حافظت على موقعها في ٧ مؤشرات، وحقت تقدماً في مؤشر واحد فقط، هو مؤشر «الحقوق المدنية» الذي تتولى قياسه منظمة «بيت الحرية» (Freedom House)، وهي منظمة دولية غير حكومية مقرها الولايات المتحدة تدعم وتجرى البحوث حول الديمقراطية والحرية السياسية وحقوق الإنسان في العالم.

في مؤشر السيطرة على الفساد (Control of Corruption)، الذي يجريه البنك الدولي، تراجعت إسرائيل بصورة حادة عما كانت عليه في العام الماضي، ليكون تدرجها في هذا العام هو الأدنى منذ العام ٢٠١٣. وفي كل ما يتصل بالمشاركة السياسية، طبقاً لمؤشر مجلة «إيكونوميست»، لا تزال إسرائيل تتقدم على الكثير من الدول الديمقراطية القوية وتحتل المرتبة الثانية على المستوى الدولي. أما في مؤشر أداء الحكومة الذي تنظمه مجلة «إيكونوميست»، والذي يخصص مستوى الأداء الديمقراطي ومستوى نجاعة المؤسسات الحكومية، فلا تزال إسرائيل تحتفظ بمرتبتها (٣٢) من أصل ١٢٧ دولة يشملها المؤشر وتحتل المرتبة ٢٣ بين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD).

نحو انتخابات الكنيست يوم ٢ آذار

٣٠ قائمة تخوض انتخابات ٢ آذار ٨ منها فقط مرشحة للدخول إلى الكنيست الـ ٢٣

***قلة القوائم الانتخابية تدل على إرهاب المبادرين نظراً لما تتطلبه الانتخابات من مبالغ مالية كبيرة* أزمة حادة تعصف بالتيار الديني الصهيوني وتنتياهو حاول استغلالها تحت غطاء عدم حرق الأصوات* البرامج السياسية ستكون الأكثر غياباً من ذي قبل ***

لأول مرة قائمة واحدة فقط تخوض الانتخابات في المجتمع العربي

كتب برهوم جرابيسي:



الحزب الثاني، لم يستثمرها، بل استمر متواطئاً مع سياسات اليمين، وغالباً ميدانياً كلياً في معارضته لسياسات حكومات نتنياهو. وبذلك هبط تمثيله في انتخابات نيسان، من ١٩ مقعداً له في العام ٢٠١٥ إلى ٦ مقاعد في نيسان ٢٠١٩. وقد أدى تحالف ميرتس مع حزب العمل إلى فض تحالفه الذي كان قائماً في أيول، إذ أخرج ميرتس من القائمة النائية ستاف شافير، التي انشقت عن حزبا العمل في الصيف الماضي، احتجاجاً على عدم التحالف مع ميرتس، وبسبب التحالف مع أورلي ليفي. ولكن بعد التحالف مع العمل، من ناحية ميرتس فإن الفأدة الانتخابية لشافير قد انتهت، وهي أيضاً كانت فائدة هامشية.

أما بالنسبة لحزب يهود باراك، «إسرائيل ديمقراطية»، فقد اختفى عن الساحة بالسرعة التي ظهر فيها. بما في ذلك تحالفه مع ميرتس، إذ أن مرشحه في القائمة نائب رئيس أركان الجيش السابق يائير غولان، انتسب لميرتس، وهو مرشح في القائمة التحالفية الجديدة مع العمل في المقعد السابع، وهو مقعد مضمون. وكان غولان أظهر مواقف سياسية قريبة لبرامج وتوجهات ميرتس، خلال حملة انتخابات أيول وبعدا.

قائمة عربية واحدة

أول مرة منذ أول انتخابات إسرائيلية في العام ١٩٤٩، ستخوض الانتخابات قائمة واحدة، ركبتهما المجتمع الفلسطيني في الداخل، وهي القائمة المشتركة. إذ أنه انخفضت في هذه الانتخابات مبادرات لأشخاص لخوض الانتخابات بقوائم مستقلة، لا أمل لها باجتياز نسبة الحسم، ولا حتى الاقتراب منها، كما حصل في انتخابات أيول الماضي، إذ حقت قائمتان أكثر بقليل من ٨ آلاف صوت، كان من شأنها أن تدفع للأمام نحو تحقيق مقعد إضافي للقائمة المشتركة، سوية مع الفاض الذي حققته القائمة في انتخابات أيول، قرابة ٤ آلاف صوت.

ومن المفترض أن يقود هذا إلى هدوء انتخابي في الشارع العربي، خاصة وأن الأحزاب الصهيونية عرفت أنه لا مجال لمنافسة القائمة المشتركة في ميدانها، وستكون المعركة الأساسية للقائمة المشتركة هي الحفاظ على إنجاز أيول، والسعي لرفع نسبة التصويت بين العرب، التي ارتفعت من ٥٠% في نيسان، إلى ٦٠% في أيول، رغم أنه في انتخابات العام ٢٠١٥ كانت ٦٢%.

ومن شأن رفع نسبة التصويت بين العرب زيادة القوة البرلمانية، والمساهمة في إعادة تركيبة الخارطة البرلمانية، خاصة وأن نسب التصويت في أوساط اليمين واليمين الاستيطاني والمتمدين تصل عادة إلى أقصى ما يمكن الوصول إليه، بنسبة تصويت تتراوح ما بين ٨٢% وحتى ٩٢%، والأعلى هي لدى الحريديم.

نفتالي بينيت وأبييلت شاكيد، والمذين اعترضوا بشدة على ضم «عوتسما يهوديت» للتحالف، وهذه المعارضة استمرت أيضاً في الأيام الأخيرة، وتشكل التحالف الثلاثي من دون «عوتسما يهوديت»، رغم الضغوط الكبيرة التي مارسها بنيامين نتنياهو على وزير الدفاع في حكومته نفتالي بينيت، والهدف المعلن لتنتياهو أنه لا يريد حرق مزيد من أصوات معسكر اليمين الاستيطاني، لأن «عوتسما يهوديت» حرقت في انتخابات أيول حوالي ٨٣ ألف صوت، وهذا يعادل أكثر من مقعدين.

ولكن من ناحية أخرى، لتنتياهو مصلحة أخرى من ضم «عوتسما يهوديت» للتحالف، لأنه من المفترض أن ضم هذه الحركة المطرقة الشرسة ستبعد أوساطاً من التيار الديني الصهيوني عن هذا التحالف، وعلى الأغلب ستلجأ لحزب اليكود، الذي في كتلته البرلمانية، بعد انتخابات أيول، ٨ نواب من هذا التيار، من أصل ٣٢ نواب الكتلة. وفي انتخابات نيسان، كان عددهم في اليكود ١٠ نواب من أصل ٣٥ نائباً، وهذا ما أدركه بينيت، حتى أنه قال لتنتياهو إنه إذا يرغب بتمثيل إيتمار بن غيرير، رئيس «عوتسما يهوديت»، فليضمه إلى اليكود.

وفي اليوم التالي لتقديم قوائم الانتخابات، بدأ نتنياهو يمارس ضغوطاً على بن غيرير وحزبه للانسحاب من الانتخابات، إلا أن الأخير رفض، ولكن احتمال الانسحاب يبقى وارداً، حتى اللحظة الأخيرة قبل يوم الانتخابات، وهذا سيكون مقابل ثمن ما.

تحالف اليمين

التحالف بين حزبي العمل وميرتس كان بمثابة خيار اللافير كي لا يفرقا في المعركة لاجتياز نسبة الحسم، وقد كان التحالف مع العمل، رغبة ميرتس منذ انتخابات أيول، ولكن رئيس حزب العمل عمير بيرتس انقلب على وعده، قبل انتخابه رئيساً للحزب، ورفض التحالف مع ميرتس، واختار التحالف مع المنشقة عن حزب «إسرائيل بيتنا» أورلي ليفي، ابنة وزير الخارجية الأسبق دافيد ليفي، ما اضفى على قائمة العمل طابع اليهودية الشرقية.

إلا أنه في الأيام الأخيرة قبل تقديم القوائم في منتصف الشهر الجاري كانون الثاني ٢٠١٩، تكثفت الضغوط على عمير بيرتس، من جهات مختلفة، وبضمنها قادة تحالف «أزرق أبيض»، منعا لأي مخاطرة تقود إلى حرق أصوات.

فقد أوضحت انتخابات أيول للحزبين، العمل وميرتس، أنهما في طريقهما للزوال عن الخارطة السياسية، إذ أنهما لم يعودا عنواناً للشعارات التي رفعها الحزبان على مدى السنين، كما أن الأداء المتلثم باستمرار لحزب العمل طيلة الوقت، أدى إلى فقدانها جماهيرته. فالفرصة التاريخية التي حصل عليها العمل في العام ٢٠١٥، لوضعه مجدداً على مسار

الانتخابية، باستثناء نائب من أصل أثيوبي، انتقل في اللحظة الأخيرة قبل تقديم القوائم إلى قائمة اليكود، وحل هناك في المقعد الـ ٢٠، بدلا من المقعد الـ ٣٣ الأخير في قائمة «أزرق أبيض»، حسب نتائج أيول الماضي. ولكن هناك شك في ما إذا هذا الانتقال سيؤثر بشكل ملموس على قوة «أزرق أبيض»، إذ في القائمة نائبة أخرى من أصول أثيوبية، وحسب التقديرات، فإن قوة الأثيوبيين الانتخابية حوالي ٣ مقاعد، وهي موزعة على أحزاب مختلفة.

كذلك فإن كتلتي المتدينين المتمزتين، الحريديم، شاس لليهود الشرقيين، ويهدوت هتوراة لليهود الغربيين الأشكناز، حافظتا على ذات التركيبة، منذ انتخابات نيسان وأيلول، ولا جديد لدهما، كما أن قوتها تبقى شبه مضمونة، إذ في ميل لزيادة، في حال لم ترتفع نسبة التصويت أكثر. وكذا الأمر بالنسبة لحزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيفغور ليبرمان، إذ إنه في هذا الحزب القرار هو بيد زعيمه الوحيد، ليبرمان، ويعتالم مع الأشخاص فيه كأحزاب الشطرخ، وقد أبقى قائمته على حالها في الجولات الانتخابية الثلاث.

أزمة أحزاب المستوطنين

وكما ذكر أعلاه فإن المعركة التي استمرت حتى الساعة الأخيرة، قبل إغلاق باب تقديم قوائم المرشحين للجنة الانتخابات المركزية، كانت بين أحزاب المستوطنين، ونقل بشكل أدق، الأحزاب التي ترتكز على التيار الديني الصهيوني والمستوطنين، وقد عكست الأزمة السياسية والفكرية في هذا المعسكر.

ومحور الأزمة الأساس هو سعي قادة سياسيين للتخلص من محور تطرف مرتبط مباشرة بإرهاب المستوطنين، والقصد، حركة «عوتسما يهوديت» (قوة يهودية) المنبثقة عن حركة «كاخ» الإرهابية المحظورة رسمياً في إسرائيل، وفي دول كثيرة في العالم، بينها الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن نصار هذه الحركة خرجوا أساساً من دفيئات الأحزاب التي تلتفهم حالياً، مثل المفدال الذي بات اسمه «البيت اليهودي»، وهشيوود هليثومي» (الاتحاد القومي) وغيرها من الأحزاب، وعلى مدى عشرات السنين، وبشكل خاص في العقود الخمسة الأخيرة، بمعنى بعد احتلال ١٩٦٧، ظهرت الكثير من حركات التطرف الاستيطانية، التي أساسها كان في صفوف حزب المفدال.

وقد خاضت «عوتسما يهوديت» انتخابات نيسان ٢٠١٩، بتحالف مع حزبي «البيت اليهودي» و«الاتحاد القومي»، إلا أن المرشح المضمون من تلك الحركة، وكان في المقعد الخامس، ألفت المحكمة العليا ترشيحه، بسبب مواقفه العنصرية الدموية، وفي انتخابات أيول ٢٠١٩، خاضت «عوتسما يهوديت» الانتخابات بقائمة مستقلة، بعد قيام تحالف ضمن «البيت اليهودي»، و«الاتحاد القومي»، و«اليمين الجديد» بزعامة

استقبلت لجنة الانتخابات المركزية الإسرائيلية في الأسبوع الماضي ٣٠ قائمة مرشحين للانتخابات البرلمانية التي ستجري يوم الثاني من آذار المقبل، وهو عدد القوائم الأدنى منذ سنتين طويلة، إن لم يكن الأدنى خلال ٧ عقود، وهذا يدل على حالة إرهاب، وبالذات «تعب مالي»، بسبب ثلاث جولات انتخابية خلال ١١ شهراً. إلا أن ٨ قوائم فقط مرشحة للفوز بمقاعد في الكنيست، ومنها ما هي مرشحة للانفصال لكتل برلمانية بعد اجتياز الانتخابات.

وقد اشتد الحراك بين الأحزاب في الأيام الأخيرة قبل موعد تقديم الانتخابات، إذ رضخ رئيس حزب العمل عمير بيرتس، للضغوط الكبيرة التي مورست عليه، بهدف التحالف مع حزب ميرتس، إذ كان يرفضه على مدى أشهر طويلة، ومن شأن هذا التحالف أن يسجل نتائج إيجابية له في معادل ما يسمى «اليسار الصهيوني»، وحتى رفع نسبة التصويت بينها. في المقابل، فإن الأزمة احتدمت داخل التيار الديني الصهيوني، المتطرف سياسياً والمتمزت دينياً، إذ أن هذا التيار شهد حرق أصوات ضخمة في انتخابات نيسان العام الماضي، بما عادل حوالي ٧ مقاعد، وفي انتخابات أيول العام الماضي، حرق ما يعادل أكثر من مقعدين، كانت لقائمة «عوتسما يهوديت» (قوة يهودية)، المنبثقة عن حركة «كاخ» الإرهابية المحظورة إسرائيلية، وفي دول كثيرة في العالم، ولكن هذه الأزمة انتهت بخوض الانتخابات بذات شكل خوضها في أيول، وعكست عمق الأزمة الفكرية في هذا التيار الديني الصهيوني، وهو ما سنأتي عليه.

وللمرة الأولى منذ سبعة عقود، فإن قائمة واحدة وحيدة ستخوض الانتخابات في المجتمع العربي، القائمة المشتركة، بعد أن امتنع مبادرون سابقون لخوض الانتخابات بقوائم صغيرة لا تعبر نسبة الحسم، كما أن الدلائل تشير إلى «تعب» الأحزاب الصهيونية من محاولة اختراق الشارع العربي، لذا فإن الفرص تتزايد أمام «المشتركة»، خاصة وأن تشكيل القائمة مز بهدوء غير مسبووق.

غياب القضية الفلسطينية

العنوان الآخر الأبرز لهذه الحملة الانتخابية هو غياب متوقع للبرامج السياسية لحل القضية الفلسطينية، وسيكون الصورت مرتفعاً جداً لأحزاب اليمين الاستيطاني، خاصة في مجال الضم، مع تركيز على منطقة غور الأردن، وهذا موضوع سيكون موضع تحد بين الأحزاب، وبالذات تحد من اليكود برلفائه، لقائمة «كحول لفان»، التي يركز قادتها وأعضاؤها برنامجهم الذي يتضمن ضم الأردن الاستيطانية، في الحل النهائي، بما فيها منطقة غور الأردن وشمال البحر الميت. وفي المقابل، فإن الصوت البديل سيكون خافتاً، وحتى أنه قد يختفي كلياً، في أعقاب التحالف بين حزبي العمل وميرتس، فحزب العمل بقيادة عمير بيرتس غيب البرنامج السياسي كلياً في انتخابات أيول، تماشياً مع توجهات حليفته المنشقة عن حزب «إسرائيل بيتنا» أورلي ليفي- أيكسيس، كما أن ميرتس لم تلوح كثيراً بالبرنامج السياسي في أيول.

وهذا الجانب بدأ يلفت نظر الكتاب وصناع الرأي، حتى قبل بدء الحملة الانتخابية رسمياً. فقد نشر الممثل الاقتصادي البارز في صحيفة «يديعوت أرونوت»، سيفر بلوتسكرك، مقالاً يحذر فيه حزبي العمل وميرتس من تغييب البرامج السياسي، إذ كتب في مقاله: «إن المشهد السياسي في إسرائيل يحتاج إلى يسار سياسي صهيوني، يحتاج لحزب يكون في مركز برنامجه السياسي الكفاح للتنفيذ الكامل لاتفاقات أوسلو مع السلطة الفلسطينية ومخطط كلينتون في كانون الأول ٢٠٠٠ للتسوية التي تتضمن انسحاباً من المناطق، باستثناء عدد صغير ومتفق عليه من الكتل الاستيطانية. في الماضي احتل ميرتس هذه الخانة الهامة، ولكنه في العقد الأخير استبدل، بالتدريج، العلم السياسي بعلم مدني من الحقوق، العلمانية وتعدد الثقافات».

وتابع «أما العمل فحجر الخطاب السياسي لصالح خطاب الاقتصاد والرفاه، والآن يتحد الحزبان في قائمة تحالفية واحدة، من أقوال قادتها يبين أنهم يعززون أن يميزوها كيسار بالمعنى الاقتصادي للكلمة: سيطلقون بعزيد من الميزانيات للتعليم والصحة، مزيد من الميزانيات للمخصصات الاجتماعية، مزيد من الميزانيات لتطوير بلدات المحيط وغيرها». وشدد بلوتسكرك على «أن قائمة العمل- ميرتس لن تكون بدليلاً ذا وزن لليمين وللوسط إذا ما اكتفت برسائل اقتصادية أو اجتماعية، ولا تقيم حملتها الانتخابية على أساس السعي والسلام والتسوية مع الفلسطينيين. إذا ما اتجهت لأن تطلق بالأساس هتافات قتالية صاخبة ضد نتنياهو، فسيتخفي الاختلاف الجوهرى والتفصيلي بينها وبين أزرق أبيض ومن يريد الإطاحة السريعة بنتنياهو فإنه سيصوت لفانستس (زعيم «أزرق أبيض»)».

خطوط عامة للقوائم المتنافسة

المشهد الانتخابي لن يكون بعيداً كثيراً عما كان في انتخابات أيول الماضي، والتغييرات محدودة، أبرزها من حيث عدد القوائم، هو التحالف السابق ذكره بين العمل وميرتس ما قلص عدد القوائم المرشحة للفوز بمقاعد برلمانية. في المقابل، فإن حزب اليكود عاد تقريبا إلى قائمة مرشحيه في نيسان، بعد أن فض الشراكة كلياً مع حزب «كلنا» المنحل، برئاسة وزير المالية موشيه كلون، الذي أعلن اعتزاله السياسة، ولكنه سيبقى وزيراً المالية حتى تشكيل الحكومة المقبلة، وكان اليكود قد استوعب النواب الاربعة لحزب «كلنا»، في انتخابات أيول، إلا أن هذا التحالف لم يثمر شيئاً، لا بل تراجع تمثيل اليكود من ٣٥ مقعداً في نيسان، إلى ٣٢ مقعداً في أيول، من أصل قوة إجمالية لليكود «كلنا» تساوي ٣٩ مقعداً.

كذلك الأمر، فقد ثبت تحالف «أزرق أبيض» قائمته

ضغوط على القائمة المنبثقة عن حركة «كاخ» الإرهابية للانسحاب من المنافسة منعاً لحرق الأصوات

استطلاعات الرأي العام تتعقد مجدداً في مطبات انتخابات نيسان وأيلول العام الماضي*

أظهرت استطلاعات الرأي العام الأخيرة، بالرغم مما يبدو فيها من مواطن خلل عديدة، كما جرى في كل واحدة من جولاتي الانتخابات في العام الماضي، أنه على الرغم من الإعلان نهائيًا عن تقديم ثلاث لوائح اتهام بالفساد ضد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، إلا أن نتيجة اليكود في استطلاعات الرأي لم تتغير بالمعدل، ولا حتى المعسكر المباشر لليكود، وتجمع استطلاعات الرأي العام هذه على أن تحالف «أزرق أبيض» سيفتوق على اليكود من مقعد واحد وحتى ٣ مقاعد، بحصوله على ما بين ٣٢ إلى ٣٥ مقعداً، ولكن قسماً من هذه الزيادة يأتي على حساب تحالف حزبي العمل وميرتس، كما أن القائمة المشتركة متوقع لها أن تزيد قوتها بمقعد أو اثنين. ولكن في المجلد العام فإن التوازن الذي أفرزته انتخابات أيول، سيبقى على حاله في الانتخابات المقبلة، وربما إضافة مقعد أو اثنين للكتل التي تعارض اليكود وحلفائه، في حين سيبقى حزب «إسرائيل بيتنا» هو يبيضة القبان المقررة بشأن الحكومة المقبلة.

وفي هذه الاستطلاعات خلل متكرر، كما جرى في نيسان وأيلول من العام الماضي، إذ يجري الانقاص من قوة كتلتي المتدينين المتمزتين الحريديم، شاس لليهود الشرقيين، ويهدوت هتوراة لليهود الغربيين الأشكناز. ففي نيسان توقعت استطلاعات الرأي أن تنخفض القوة المجمعة للكتلتين من ١٣ مقعداً في انتخابات ٢٠١٥ إلى ١١ مقعداً وحتى أقل، بينما حصلت الكتلتان في انتخابات نيسان على ١٦ مقعداً، بتقسام متساو بين الكتلتين، والعدد الكلي حافظت عليه الكتلتان في انتخابات أيول، إذ حصلت شاس على ٩ مقاعد، مقابل ٧ مقاعد ليهدوت هتوراة، ولكن في الحسابات الانتخابية، فإن الأخيرة فقدت المقعد الثامن بسبب ٦٨ صوتاً، ما يعني أن قوتها الانتخابية أقرب إلى ٨ مقاعد.

أما الاستطلاعات الأخيرة فقد خفضت قوة الكتلتين إلى ١٣ مقعداً، وهذا يؤكد مرزاً أخرى على فشل استطلاعات الرأي في تقدير وزن جمهور الحريديم، ويضاف إليهم عشرات الآلاف من اليهود الشرقيين من الشرائخ الفقيرة والضعيفة، الذين لجأوا مجدداً إلى قائمة شاس، بعد حل حزب «كلنا» بزعامة موشيه كلون، وزير المالية الذي قرر اعتزال السياسة، وأيضاً بعد انخراط الشرقية أورلي ليفي- أيكسيس في القائمة التحالفية لحزبي العمل وميرتس.

والخلل الآخر، هو أن استطلاعات الرأي منحت مجدداً قائمة «عوتسما يهوديت» (قوة يهودية) المنبثقة عن حركة «كاخ» الإرهابية المحظورة، ٤ مقاعد، بمعنى اجتيازها لنسبة الحسم، وهذه التقديرات كانت أيضاً في انتخابات أيول، إذ كانت غالبية استطلاعات الرأي تمنح هذه القائمة المتطرفة ٤ مقاعد، وحتى ٥ مقاعد، ولكن في نهاية المطاف حصلت القائمة على ٨٣ ألف صوت، بينما اجتياز نسبة الحسم يتطلب أكثر بقليل من ١٤٤ ألف صوت، ونشير أيضاً إلى أن هذا الخلل كان أيضاً في انتخابات نيسان، إذ منحت استطلاعات الرأي ٤ إلى ٥ مقاعد لقائمة «زهوت»، برئاسة موشيه فيغلين، إلا أن القائمة حصلت على ١١٨ ألف صوت، أقل بحوالي ٢٢ ألف صوت، مما احتاجه اجتياز نسبة الحسم، وهذا يعني أن هذه المقاعد الاربعة، التي يتم احتسابها في استطلاعات الرأي لصالح «عوتسما يهوديت»، ستستعيد ترتيب المقاعد من جديد، ونحنيا نتكلم عن ١٢٠ مقعداً في الكنيست، فإن كل مقعد من شأنه أن يكون حاسماً.

الضغوط على بن غيرير

بموازاة ما تتنبا به استطلاعات الرأي العام ل«عوتسما يهوديت»، شرع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في ممارسة الضغوط على هذه القائمة للانسحاب من المنافسات الانتخابية، كي لا تحرق مقعدين وربما أكثر من أصوات معسكر اليمين الاستيطاني، كما حصل في انتخابات أيول.

وكان نتنياهو قد مارس ضغوطاً على أحزاب المستوطنين الثلاثة لضم «عوتسما يهوديت»، لهم، إلا أن رئيس حزب «اليمين الجديد» نفتالي بينيت رفض هذا التحالف. من السابق لأوانه حسم مصير هذه الضغوط، فحتى الآن يصير زعيم «عوتسما يهوديت»، إيتمار بن غيرير، على عدم الانسحاب من المنافسة، وهاجم نتنياهو بالقول إنه لو تخشى نتنياهو جانباً، لقامت حكومة يمينية.

والمعضلة الماثلة أمام نتنياهو هو أنه ليس لديه ما يعد به بن غيرير و«عوتسما يهوديت»، مثل منصب وزير، لأن الأحزاب الأخرى ستترضض ضم بن غيرير للحكومة، ولذا فإن الحديث في الأجواء السياسية الإسرائيلية هو ضمان تسديد ديون هذه القائمة، وبحسب تقارير في وسائل إعلام تابعة للمستوطنين، فإن «عوتسما يهوديت» قد تحسم أمر المشاركة أو الانسحاب في الأيام المقبلة، ولكن حسب تجارب سابقة، فإن القطاع الأكبر من صوتي «عوتسما يهوديت» هم من الأوساط الأشد تطرفاً، وقد لا ترى في قائمة أحزاب المستوطنين عنواناً لها، ولذا فإن هذا الجمهور قد يختار عدم التوجه إلى صناديق الاقتراع، في حال انسحاب قائمته من المنافسة.

صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

لمعاينة الجمهور

الفلسطينيون في الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية

تأليف وإعداد: رونة سيلع ترجمة: علاء حليل



إعداد: بروهوم جرابسي

«المشهد» الاقتصادي

٢٠١٩: التضخم ٠.٦٪ وعجز الموازنة ٣.٧٪ وجباية الضرائب أقل بـ ٢.٥٪!

* مؤشرات تدل على أزمة اقتصادية متنامية، فالتضخم يعكس تباطؤاً في السوق * التضخم بالنسبة للفقراء أعلى بكثير بفعل ارتفاع

أسعار المواد الغذائية * العجز في الموازنة العامة يندرز بسلسلة ضربات اقتصادية ورفع ضرائب تقع على عاتق الشرائح الوسطى والفقيرة *

من عجز مخطط بقيمة ٤٠ مليار شيكل (١١.٤٢ مليار دولار) بلغ العجز ٥٢ مليار شيكل، وهو ما يعادل ١٤.٨٦ مليار دولار. وارتفاع العجز سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الدين العام من حجم الناتج العام، إذ أن هذه النسبة بلغت أدنى مستوى لها مع نهاية العام ٢٠١٨، وهي ٦١٪، إلا أن خبراء الاقتصاد يتوقعون في هذه النقطة العينية أن لا ترتفع نسبة الدين العام بقيمة الشيكال من حجم الناتج العام كثيراً، بسبب ارتفاع قيمة الشيكال أمام الدولار.

وقد حذر محافظ بنك إسرائيل المركزي، أمير بارون، في وقت سابق، من أن العجز في الموازنة العامة قد يصل مع نهاية العام الجديد ٢٠٢٠ إلى نسبة ٤.٥٪ ما لم تتخذ الحكومة إجراءات اقتصادية حازمة، لمنع استفحال العجز، وتعويض العجز الحاصل في العام الماضي بقيمة ١٢ مليار دولار.

ويطالب بنك إسرائيل بزيادة الضرائب، وإعادة النظر في بنود الميزانية، إلا أنه بسبب عدم قيام حكومة جديدة ثابتة، منذ انتخابات نيسان وأيلول، فإنه ليس من حق الحكومة الانتقالية اتخاذ تدابير جديدة، كما أنها لا تكون معنية بذلك، وهي تنتقل من انتخابات إلى أخرى، ولكن حسب التقديرات، فإن كل حكومة جديدة ستتشكل ستتخذ قرارات لرفع الضرائب، وإلغاء إعفاءات جمركية، وستكون أولى الخطوات، رفع ضريبة القيمة المضافة من ١٧٪ حالياً إلى ١٨٪.

وفي هذا السياق، فإنه للعام الثاني على التوالي، لم تحقق خزينة الضرائب فائضاً كبيراً، كما كانت الحال من العام ٢٠١٤ وحتى العام ٢٠١٧، التي ارتفعت فيها عائدات الضرائب بنسبة ملموسة، أكثر من السقف المحدد لها، وفي العام ٢٠١٨، تم تحقيق الهدف، مع زيادة طفيفة جداً، في حين في ٢٠١٩، وحسب التقارير الأولية، فإن جباية الضرائب كانت أقل بنحو ٩ مليارات شيكل (٢.٥٧ مليار دولار)، ما يعني أقل بنسبة ٢.٥٪ عن الهدف الضريبي للعام الماضي.

ويقول المزارعون إنه ليست لهم علاقة بهذه الأسعار التي تصل المستهلك، فعلى سبيل المثال، بيع كيلو المشمش في الحقول للمسوقين الكبار في الموسم الماضي، بما بين ٦ إلى ١١ شيكل، وبعد خصم المصاريف يبقى للمزارع ما بين ٣ إلى ٥ شواكل، بينما يباع للمستهلك، بمعدل ٢٤ شيكل للكيلو، علماً أنه لا توجد ضريبة قيمة مضافة على الخضراوات والفواكه، وهذا نموذج لباقي المنتجات الزراعية.

تجميد الفائدة البنكية

وعلى الرغم من التضخم المالي المنخفض، وسعر صرف الدولار المتدن، فقد قرر بنك إسرائيل المركزي الإبقاء على سعر الفائدة البنكية الأساسية ٥.٥٪، في شهر شباط المقبل، وهي نسبة الفائدة القائمة منذ شهر تشرين الثاني ٢٠١٨، وهذا على الرغم من وتيرة التضخم المنخفضة، وارتفاع قيمة الشيكال أمام الدولار.

وكانت توقعات سابقة قد أشارت إلى احتمال أن يخفض البنك المركزي سعر الفائدة إلى مستوى ٥.٠٪، وهو المستوى الذي كانت عليه لمدة ٤٥ شهراً، ابتداء من شباط ٢٠١٥ وحتى تشرين الثاني ٢٠١٨.

ويشار إلى أن هذه تبقى الفائدة الأساسية التي يتعامل فيها بنك إسرائيل مع البنوك التجارية، في حين أن الفائدة على الديون والسبب الزائد للمواطنين، تتراوح ما بين ٥٪ إلى ١١٪، وتجد فائدة أقل من الحد الأدنى وأعلى من الحد الأعلى، وهذا بحسب المنافسة، ووضع الزبون المالية.

ارتفاع العجز وتراجع الضرائب

في سياق متصل، أعلنت وزارة المالية أن العجز في الموازنة العامة بلغ مع نهاية العام الماضي نسبة ٣.٧٪، بدلا من السقف الذي حددته ميزانية ٢٠١٩، وهو ٢.٩٪، بمعنى بدلا

وقال مساح اقتصادي، أجرته شركة ستورنكيست، وعرضته صحيفة «الكاليسست»، إن مبيعات المواد الغذائية ارتفعت في العام الماضي ٢٠١٩ بنسبة ٢.٥٪، وبلغ حجم المبيعات ٤٧.٣ مليار شيكل، (١٣.٥ مليار دولار، حسب معدل الصرف في العام الماضي، ٢.٥ شيكل للدولار)، إلا أن هذا الارتفاع في المبيعات يدل على تراجع في البيع الفعلي، حسب المسح، لأنه من أصل ٢.٥٪ ارتفاع المبيعات، فإن ١.٢٪ هي بفعل ارتفاع الأسعار، ما يعني أن حجم مبيعات المواد الغذائية ارتفع بنسبة ١.٣٪ فقط، في حين أن نسبة التكاثر السكاني، حسب التقرير، هي ٢.٩٪.

ويقول التقرير إنه عند الدخول إلى تفاصيل دقيقة لأصناف المواد الغذائية ومستلزمات البيت، سنجد أن بيع المواد الغذائية وحدها، ارتفع بحوالي ١.١٪، أي نصف نسبة التكاثر السكاني، وهذا يعد تراجعا في المبيعات، وهذا ما يؤكد على أن نسب التضخم المالي المعلنة، تبقى بعيدة عن ارتفاع الأسعار الاستهلاكية الأساسية للحياة اليومية للمستهلك، وكان العام ٢٠١٩ قد شهد موجة أخرى من ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية، خاصة في النصف الأول من العام الماضي، وتراوح ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الأساسية ما بين ٣٪ إلى ٥٪، في حين توقفت كبرى شركات التسوق عن غالبية حملات التخفيضات التي برزت في السنوات الأخيرة. إلى ذلك، قال تقرير ظهر في منتصف العام الماضي إن أسعار الفواكه الطازجة سجلت منذ صيف العام ٢٠١١ وحتى العام ٢٠١٩، ارتفاعا بمعدل ٧٠٪، على الرغم من أن إجمالي التضخم المالي في السنوات الثماني الماضية ارتفع بنسبة ٣٣٪، ويتبين من التقرير أن كلفة إنتاج الفواكه، بمعنى كلفة العمل في كافة مراحلها، حتى وصوله إلى المستهلك، ارتفعت بنسبة ٢٠٪، ما يعني أن هذا الفرق في الغلاء يعود إلى تسجيل أرباح للمنتجين والموزعين.

سجل التضخم المالي في العام الماضي ٢٠١٩ ارتفاعا بنسبة ٠.٦٪، بعد أن استقر التضخم في الشهر الأخير من العام الماضي على ذات مستوى التضخم في شهر تشرين الثاني، بمعنى أن التضخم في كانون الأول كان صفراً بالمئة، وهذا يكون التضخم للسنة السادسة على التوالي ما دون الحد الأدنى للتضخم -١٪ إلى ٠.٣٪، بموجب هدف بنك إسرائيل المركزي، وهذا يدل على حالة تباطؤ في الأسواق، إلا أنه مقابل التضخم الإجمالي الطفيف، فإن أسعار المواد الغذائية الأساسية ارتفعت تقريبا بخمسة أضعافه، ما يعني زيادة العيب على العائلات الفقيرة.

وفي المقابل، سجل العجز في الموازنة العامة ارتفاعا بنسبة ٣.٧٪، بدلا من السقف المحدد له -٢.٩٪، وهذا سيقود إلى ضربات اقتصادية في ميزانيتي العامين الحالي والمقبل، بينما جباية الضرائب كانت أقل من السقف المحدد، بحوالي ٢.٥٪.

وقالت مكتب الإحصاء المركزي في تقريره الدوري الصادر في منتصف الشهر الجاري، إن التضخم في الشهر الأخير تأثر من تقلبات موسمية في الأسعار، ولذا فإن التضخم سجل صفراً بالمئة، إذ برز تراجع موسمي لأسعار الخضراوات والفواكه والملبوسات، وبعد تضخم العام ٢٠١٩ بنسبة ٠.٦٪ أقل من التضخم الحاصل في العام قبل الماضي ٢٠١٨، إذ كان بنسبة ٥.٨٪، وفي العام ٢٠١٧ بنسبة ٤.٠٪، في حين أن التضخم تراجع في العام ٢٠١٦ بنسبة ٢.٠٪، وفي العام ٢٠١٥ بنسبة ١٪، وفي العام ٢٠١٤ بنسبة ٠.٢٪.

إلا أن هذا التضخم المنخفض لا يعكس واقع الحال بالنسبة للمواد الغذائية، وحينما يجري الحديث عن المواد الغذائية، فإن هذا مرتبط بواقع ارتفاع كلفة المعيشة على الشرائح الفقيرة، التي يصل لديها الصرف على الغذاء بما بين ٢٠٪ وحتى ٣٠٪ من مدخولها الشهري الشحيح، مقابل حوالي ٥٪ عند الشرائح الغنية والميسورة.

سنوات حكم نتنياهو: فساد وخوف وأجواء إرهاب وعدم استقامة!

* نهج نتنياهو هزم دائرة مراقب الدولة والجهاز القضائي وسلطة خدمات الدولة. كما تم هزم المسؤولين الحكوميين، الذين تركتهم الحملة

الانتخابية لحكومة نتنياهو في حين أن وزراء ذوي مصالح خاصة مختلفة، ينجحون في إخضاع وزاراتهم وتحويلها إلى أجهزة لخدمتهم *

سيكون هذا مريحا له، من المؤسف أن معدي تقرير العجز في الموازنة العامة هم أمر استثنائي في مكتب مراقب الدولة. وقد خضعا، فهذه الدائرة الفاخرة، التي فرضت الرقابة على كل الوزارات والمؤسسات الحكومية، تمت هزيمتها. ثم هزم دائرة مراقب الدولة، وهزم جهاز القضائي. وهزم سلطة خدمات الدولة. كما تم هزم المسؤولين الحكوميين، الذين تركتهم الحملة الانتخابية لحكومة نتنياهو. في حين أن وزراء ذوي مصالح خاصة مختلفة مثل أوحانا، حاييم كاتس، يعقوب ليتسمان، وغيرهم، ينجحون في إخضاع وزاراتهم، وتحويلها إلى أجهزة لخدمتهم.

ذات مرة، كانت دائرة مراقب الدولة ملجأ لكبار الموظفين، وهذا لم يعد قائما اليوم. وماذا يحدث في جهاز الأمن؟ هل هم هناك يخضعون أيضا لمصالح غريبة؟ قضية مثل قضية الغواصات تطرح بالفعل أسئلة من هذا القبيل.

إن حكومة إسرائيل مهزومة، عندما يتم كتم الأجسام المضادة التي كان من المفترض أن تزد على الفساد وضد المصالح الأجنبية، واحدة تلو الأخرى. من السهل التعرف على السبب، لأنه في هذه الحالة تفسد السمكة من الرأس وتصبح تنتنة. جو الإرهاب والتخلف عن النظام من قبل أشخاص غير أميين أو حتى فاسدين أنشأه رئيس الحكومة.

العقد الثاني من سنوات الألفين الذي انتهى في هذه الأيام هو عقده، وعلى النقيض تماما من تراث رئيس جابوتنسكي، كان عقدا فاقدا للرسمية وفاقدا للقومية، عقد الخوف وخيانة الأمانة. هذا هو عقد نتنياهو المرعب، وإذا ما تمت إعادة انتخابه، فمن المرجح أن تتدهور الأمور أكثر فأكثر.

(عن صحيفة «ذي ماركر» ترجمة خاصة)

تدخل المحكمة في الحصانة البرلمانية، أو قدرة نتنياهو على تشكيل حكومة، هي فرص صفرية، يجلس القضاة في القدس، وهم يعملون أنهم إذا سحبا السجادة من تحت قدمي نتنياهو، فسوف يشعلون النار.

أيضا قادة الأجهزة الكبار، يستسلمون واحدا تلو الآخر، فما تزال الشرطة تبدي استقلاليتها، لكن سيتعين علينا أن نرى ما سيحدث بعد تعيين مفوض دائم، وبعد تحديد هوية رئيس الحكومة في الانتخابات المقبلة، تتعرض وزارة العدل لهجوم من وزير العدل الجديد، خادم نتنياهو، أمير أوحانا، وسلطة خدمات الدولة، مع مفوض هذه السلطة الغائب عن الواجهة، دانييل هيرشكوفيتش، لا أحد يشعر بها، ولا أحد يرى أنها تدافع عن كبار موظفي الدولة، وأصبح مراقب الدولة متنياهو إنجلمان، الذي من المفترض أنه حامي الجهاز العام، حامي الحمى لمرتكبي الفساد، وبالتالي إخصاء جهاز الرقابة العامة، من أساسه.

يبدو إنجلمان بأنه يريد تركيز جهاز مراقبة الدولة المجيد، وهو يفعل ذلك بنجاح كبير. فممن تولىه منصبه، قام بفرض الرقابة على معظم تقارير التدقيق وانتقدها، وحتى أنه خصاها، وشرع يعط ويدعو إلى جهاز رقابة بناء، وهذا كلام معسول يهدف إلى القضاء على جهاز الرقابة.

وقد ظهر هذا بحدته الكاملة، في تقرير جهاز رقابة الدولة عن العجز في الموازنة العامة، عن العام ٢٠١٨، إذ أعلن إنجلمان عمليا رفضه للصيغة النهائية للتقرير، ورفض التوقيع على التقرير الذي أعده مهيئون في دائرته. وقد أعلن عمليا أنه يستطيع أن يفصل من العمل الموظفين ويكتب التقارير بنفسه.

إنه محق، بالطبع، في أن السلطة القانونية ليست سوى لمراقب الدولة شخصيا، ولكن بدون موظفي دائرته، يكون عمل مراقب الدولة فارغا، ووفقا لمقاله إنجلمان، الذي يصر على توقيع التقارير التي يرفضها الموظفون المحترفون،

في لجنة تعيين القضاة، مما جعله الرجل القوي في الجهاز القضائي، وبهذا، أصبح نافيه رجلا يتم من خلاله حسم الأمور كلها، وقد أدرك القضاة المؤهلون أيضا، أنه من دون مساعده، لا يبدو أن لديهم فرصة سياسية للارتقاء في الجهاز القضائي، عندما يعين أشخاص ليسوا مستقيمين، يتصرفون لأسباب ليست مناسبة، ويحددون القواعد، يصبح من الواضح أن الجميع يرضخون ويستسلمون بمن فيهم كبار القضاة، أيضا.

لقد بات الإرهاب الذي فرضه نافيه على النظام القضائي ممكنا، لأن النظام السياسي مهد له الطريق لذلك، فقد أعلن النظام السياسي الحرب على الجهاز القضائي، وجزده من الدعم السياسي والشعبي العام، وأجبره على التعاون مع الجهات المظلمة التي تتحرك بموجب مصالح غريبة.

كانت شاكيد رأس الحربة هنا، لكن من حدد الخطوط العريضة للسياسة والأجواء كان، بالطبع، رئيس الحكومة نتنياهو؛ بادعائه أن كل التحقيقات ضده هي ملاحقة سياسية، وأن لوائح الاتهام الموجهة ضده هي محاولة انقلاب على السلطة، وأي شخص يتجرأ على معارضته سيكون مشفرا به على رؤوس الأشهاد، وسيصبح خائنا، وانظروا إلى ما حدث لجدعون ساعر.

لقد نشأ جو الإرهاب من معقل نتنياهو، بينما خداه والمنصاعون لأوامره هم أشخاص كثيرون وجيدين، بعضهم، مثل شاكيد، على ما يبدو لم يفهم في الوقت الحقيقي استخدام نتنياهو لهم بشكل ساخر، والبعض الآخر يتعاون مباشرة مع أهواء القائد.

إن الإرهاب والاستسلام والهزيمة تضرب كل جزء من الحكومة الإسرائيلية والقطاع العام. ومن المتوقع أن ترضخ المحكمة العليا بعد اعتداء مباشر على استقلاليتها. فليس من الضروري أن يكون هناك قاض كبير لفهم أن فرص

بقلم: ميراف أربلوزوروف

انتهى العقد الماضي في هذه الأيام بشكوك حول قضية فساد أخرى، هي قضية تقيب المحامين السابق إيفي نافيه وقاض كبير، وهكذا وصل هذا العقد إلى نهايته الأكثر رمزية.

هذا هو العقد في صورة شخصية رئيس حكومتنا المهيم، بنيامين نتنياهو، عقد الفساد والخوف. نافيه، الذي كان رئيس نقابة قويا ومفهدا وعدوانيا، بات الآن متهماً بالرشوة، بعد أن زعم أنه يروج لإيتي كرايف لتعيينها قاضية مقابل علاقات جنسية معها. هذا الأسبوع، تسرب محتوى حديث نافيه مع قاض كبير محترم للغاية، ووجنى بالبلغ التقدير، ووفقا للتسريبات، حاول القاضي تجنيد دعم نافيه لشغل منصب مهم في الجهاز القضائي، مقابل ثمن ما مضمون المقابل، إن وجد أصلا، غير واضح، لكن الحقيقة أن مثل هذا القاضي الكبير، الذي حتى التسريبات الأخيرة كانت طريقه نحو التعيين في المحكمة العليا سلسة، كان بحاجة إلى عقد صفقات مع نافيه، من أجل التقدم داخل النظام القضائي، وتثير ضجة.

سيكون من الصعب للغاية محو اللطخة التي لصقت بالقاضي، وبالجهاز القضائي بأكمله، فيالنسبة لأولئك الذين يعتقدون أن النظام القضائي الإسرائيلي فاسد، وثن، فإن المحادثات بين نافيه والقاضي، وحقيقة تعيين القضاة وتطورهم بناء على صفقات تبدو فاسدة، هي السمار الأخير في فقدان ثقة الجمهور بالنظام القضائي.

نافيه مع القاضي، أرادوا تحقيق هذا الهدف تماما، مما زاد من تفويض ثقة الجمهور بالنظام القضائي، وإثبات أن «النظام برتمه فاسد».

من المؤسف أن النظام القضائي تم إفساده بالفعل، فقد أقامت وزيرة العدل السابقة إيليت شاكيد تحالفا مع نافيه

موجز اقتصادي

٥0٥ مليون سائح في العام ٢٠١٩

سجلت السياحة إلى إسرائيل في العام الماضي ٢٠١٩ ذروة غير مسبوقة، إذ بلغ عدد السياح الإجمالي ٥٥٥ مليون سائح، وهي زيادة رابعة على التوالي منذ العام ٢٠١٦. وهذه زيادة بنسبة تقارب ١١٪ عن عدد السياح في العام قبل الماضي ٢٠١٨. ورغم ذلك، فإن عدد ليالي المبيت في الفنادق لم يرتفع بذات النسبة بل بنسبة ٢٣٪ فقط، ما يشير إلى أن السياح باتوا يختصرون عدد أيام الإقامة، والانتقال إلى دول أخرى في المنطقة، وكانت إسرائيل قد تخطت لأول مرة حاجز ٤ ملايين سائح في العام ٢٠١٠، وبعد ذلك تراجعت السياحة، تارة بسبب الأوضاع في الشرق الأوسط، وتارة بسبب حروب إسرائيل على قطاع غزة. ففي العام ٢٠١٦، بلغ عدد السياح الإجمالي ٢٨٩ مليون سائح، وارتفع في العام التالي ٢٠١٧ إلى ٢٦١ مليون سائح، وفي العام ٢٠١٨، قبل الماضي، تخطى العدد مجددا حاجز أربعة ملايين، وبلغ ٤.٢ مليون سائح، ليصل هذا العام الذروة غير مسبوقة، ٤.٥٥ مليون سائح.

وحسب تقرير وزارة السياحة، فإن عدد ليالي المبيت ارتفع بنسبة ٢٣٪ مقارنة مع العام ٢٠١٨، إذ بلغ عدد الليالي ٢٥.٨ مليون ليلة، مقابل ٢٥.٢ مليون ليلة في العام ٢٠١٨، و٢٤.٩ مليون ليلة في ٢٠١٧، وحوالي ٢٢.٩ مليون ليلة في العام ٢٠١٦.

ويقول التقرير إن عدد ليالي المبيت للسياحة الداخلية بلغ ١٣.٧ مليون ليلة، مقابل ١٣.٦ مليون ليلة في العام الماضي، في حين أن عدد ليالي مبيت السياح من الخارج، ارتفع من ١١.٦ مليون ليلة في العام ٢٠١٨، إلى ١٢.٩ مليون ليلة في العام الماضي ٢٠١٩.

وحسب تقديرات وزارة السياحة، فإن معدل صرف السائح يصل إلى حوالي ٤٤٠٠ دولار، وهو مبلغ ليس كبيرا، قياسا بمستوى الأسعار السياحية، وكلفة المعيشة، ولاحظ أن الصين وإيطاليا سجلتا أعلى نسبة ارتفاع بعدد السياح منهم إلى إسرائيل.

واستنادا إلى تقرير وزارة السياحة، فهذه هي الدول العشر الأكبر من حيث عدد السياح: الولايات المتحدة الأميركية - حوالي ٨٩٠ ألف سائح، زيادة بنسبة ٧٪، فرنسا - ٣٣٨ ألف سائح، زيادة بنسبة ٧٪، روسيا - ٢٩٦ ألف سائح، زيادة بنسبة ١٪، ألمانيا - ٢٦٩ ألف سائح، زيادة بنسبة ١١٪، المملكة المتحدة - قرابة ٢٩٦ ألف سائح، زيادة بنسبة ٨٪، إيطاليا - حوالي ١٦٩ ألف سائح، زيادة بنسبة ٣٠٪، بولندا - أكثر من ١٤٥ ألف سائح، زيادة بنسبة ٣٪، أما الصين، التي حلت في المكان الثامن، فسجلت زيادة بنسبة ٥١٪، وبلغ عدد السياح منها أقل بقليل من ١٤٥ ألف سائح، وقد سجل عدد السياح من أوكرانيا زيادة بنسبة ٢٪، وبلغ عددهم الإجمالي أقل من ١٢٦ ألف سائح، والدولة العاشرة، كانت رومانيا، التي وصل منها أكثر من ١١٥ ألف سائح، زيادة بنسبة ١٤٪.

تراجع مبيعات السيارات للعام الثالث على التوالي

تراجع حجم مبيعات السيارات الجديدة في العام الماضي ٢٠١٩ بنسبة ٥.٥٪ مقارنة مع مبيعات العام ٢٠١٨، وهو تراجع للسنة الثالثة على التوالي، بعد مبيعات العام ٢٠١٦، التي سجلت ذروة غير مسبوقة، وتجاوز فيها عدد السيارات الجديدة ٢٠٠ ألف سيارة. وبحسب تقرير اتحاد وكلاء شركات السيارات، فإن عدد السيارات الجديدة التي تسلمها المستهلكون، لامس ٢٥٤ ألف سيارة، مقابل حوالي ٢٦٧ ألف سيارة في العام ٢٠١٨، أي تراجع بنسبة ٥.٥٪، في حين أن عدد السيارات التي بيعت في العام ٢٠١٧، كان حوالي ٢٨١.٥ ألف سيارة، بينما عدد السيارات في العام ٢٠١٦، وكما ذكر، بلغ ٣٠٠ ألف سيارة. وكان مستوى بيع السيارات في العام ٢٠١٩ مطابقا تقريبا للبيع في العام ٢٠١٥، أي حوالي ٢٥٤ ألف سيارة، والذي في حينه كان ذروة جديدة لتلك المرحلة.

ووفق ملحقين، فإن التراجع الحاصل في السنوات الثلاث الأخيرة يعود إلى سلسلة عوامل، أبرزها تزايد القيود من البنوك على قروض السيارات الجديدة، تلاوبا مع توجهات البنك المركزي، الذي عبر عن قلقه من حجم يسيون العائلات المتحاطفة، وبشكل خاص بسبب القروض التي تحصل عليها العائلات. وقد وصلت القروض إلى حد ضمان ١٠٠٪ من كلفة السيارات، ما شجع الجمهور على شراء سيارات جديدة، خاصة ذات المحركات الصغيرة، والاقتصادية في حرق الوقود، ما يقلل من مصرف السيارات على مستوى الوقود وأيضا الصيانة.

وعلى صعيد السيارات الأكثر مبيعا، فقد واصلت شركة يونداي احتلال المرتبة الأولى، منذ ما يزيد عن ٥ سنوات، وبيعت في العام الماضي ٤.٢٨٦ سيارة، وهذه زيادة بنسبة ٤.٨٪، أما شركة تويوتا، التي حلت في المرتبة الثانية لأول مرة، فقد سجلت مبيعاتها ارتفاعا حادا بنسبة ٣٢٪، إذ باعت ما يلامس ٣.٥٩ ألف سيارة، من بينها أكثر من ١٤ ألف سيارة من طراز كورولا.

وهبطت شركة كايا من المرتبة الثانية إلى الثالثة، بعد سنوات سابقة كانت في المرتبة الأولى، وقد باعت ما يلامس ٣.٢ ألف سيارة، أقل بنسبة ١٠٪ عن العام ٢٠١٨، وبيعت شركة سكودا ١.٧٩ ألف سيارة، أيضا أقل بنسبة ١٠٪، في حين سجلت شركة ميتسوبيشي زيادة في مبيعاتها بنسبة ١.٧٠٪ عن العام ٢٠١٨، إذ باعت ١.٤٣ ألف سيارة، وحلت في المرتبة الخامسة.

وحلت سوزوكي في المرتبة السادسة، وبيعت أكثر من ١.٢٤ ألف سيارة، بينما سجلت شركة نيسان هبوطا حادا بنسبة ٢٤٪، وبيعت ١.١ ألف سيارة، كما تراجعت مبيعات مازدا بنسبة ١.٨٪، وبيعت ١.٠٨ ألف سيارة، أما سيات فقد باعت ٩٠ ألف سيارة، وحلت في المرتبة العاشرة شركة رينو التي باعت ٩ آلاف سيارة، مسجلة تراجعا بنسبة فاقت ٢٠٪.

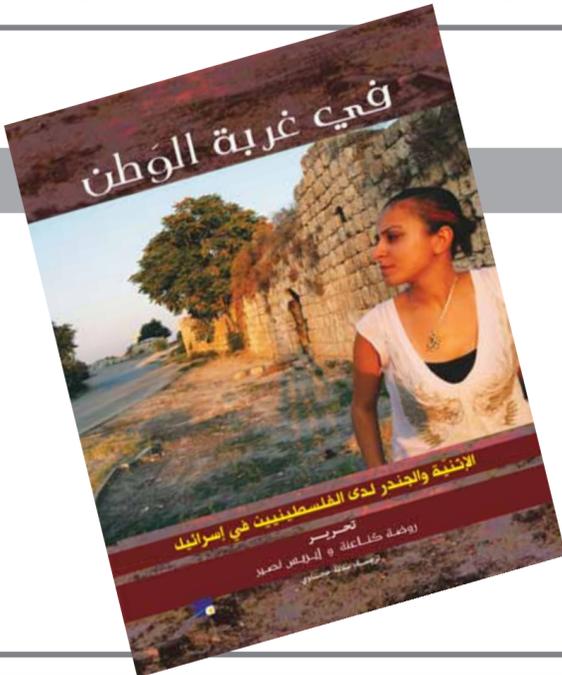
صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

في غربة الوطن

تحرير: روضة كناعنة وايزيس نصير

ترجمة: سلافة حجاوي



شهادة

الإعلام الإسرائيلي ودوره في تشكيل الوعي الزائف!

بقلم: يزهار بئير (*)

(حينما يفكر الجميع نفس الشيء، لا أحد يفكر كثيراً - أوغست رودان)

في الحملة الانتخابية للعام ١٩٩٩، تنافس بنيامين نتنياهو أمام إيهود باراك، وفي محاولة أخيرة ويائسة للحفاظ على حكمه فشل ما صار يعرف لاحقاً باسم «هوس نتينياهو بالإعلام»، وذلك عندما خرج، على النقيض من قواعد اللعبة ومن القانون، لتنشيط ناخبه في يوم الانتخابات نفسه، من خلال سبع محطات إذاعية غير مرخصة تابعة لليمين. كان ذلك قبل عهد شبكات التواصل الاجتماعي، وتذكر تلك اللحظة لعدة أسباب؛ فقد وصل رئيس الحكومة إلى هذا اللقاء الإعلامي على متن مروحية عسكرية وألقى خطاب تحريض وتخويف ضد اليسار.

أتذكر هذا اللقاء أيضاً، لأنني قمت بتسجيله كجزء من مشروع المتابعة في «كيشف»، المنظمة غير الربحية التي أقمناها لغرض مراقبة الإعلام الإسرائيلي. القناة السابعة الاستيطانية ومحطات الإذاعة غير المرخصة التي وقف خلفها حزب شاس، وكلها تعمل خارج القانون، شكلت قبل عهد الشبكات الاجتماعية أداة فعالة للعباية في التجنيد لصناديق الاقتراع في يوم الانتخابات، وفي الدعاية ضد سلطات فرض القانون والمعسكر السياسي الآخر طيلة أيام السنة. لقد استمعت إليها حينذاك وما زالت أعتقد أن شعوم بريس خسر الانتخابات لنتينياهو العام ١٩٩٦، بفارق ضئيل جداً، وعلى سبب التجنيد الفعال للناخبين والدعاية المكثفة لهذه المحطات، والتي كانت عبارة عن نسخة منفصلة من «يسرائيل هيوم» و «ليكود تي في» اللاحقين.

في الحملة الانتخابية التالية، العام ٢٠٠١، وقفت أمام رئيس لجنة الانتخابات المركزية القاضي ميشئيل جيشين وببيدي شربيط لخطاب نتينياهو في يوم الانتخابات السابقة، ورجوته أن يعطيني دقيقة لإسماع جزء منه، للتحذير مما هو متوقع في هذه الانتخابات، وبعد نصف دقيقة فقط من الاستماع إلى الشريط رأيت كيف أن شرايين عنق القاضي الأشر نرق الطباع كانت أن تتعجر، وعلى الفور أمر الشرطة باستدعاء مديري محطات الإذاعة غير المرخصة، تحت التهديد باعتقالهم، وهم الذين لم تكن دولة إسرائيل تعرف من هم حتى ذلك الحين. وقد قبلت لجنة الانتخابات الالتماس الذي قدمته «كيشف»، وأمر القاضي جيشين بقطع بث تلك المحطات في يوم الانتخابات. كانت هذه المحطات بمثابة جيوب إجماعية، وفقاً لتعريف البروفيسور عمانوئيل سيفان، إذ لم تكن معروفة لعموم الناس، لكن فعالية استخدامها السياسي بشرت بهوس نتينياهو الإعلامي، الذي سيتعاطاه من دورة انتخابية إلى أخرى. في هذا القضية وفي سواها، يمكن العثور على المسدس الذي سيطلق النار في الجولات القادمة.

هناك أخبار تجعل الناس يعرفون أقل!

لكن يجب النظر إلى الصورة الواسعة، فكل باحث جدير بلقبه يفهم أنه ليس للتاريخ بداية حقاً. لا يهم أين بدأت القصة، فهناك دائماً أبطال سائون ومأس سابقة، كما تقول الاميرة إيرولان في مقدمة «فرقة الجهاد البتلوية»، إن نتينياهو هو أحد الأبطال، لكنه ليس البطل الوحيد، البطل الرئيسي في بحثنا هو المرديّة، حيث أن كلمات الوعي الحقيقية تبدأ بالكذبة الأولى.

قدرة وسائل الإعلام على تشكيل وعي زائف لا تتطلب الكذب بالضرورة، بل يمكن تحقيق النتائج أيضاً عن طريق حجب معلومات وتشجيع الجهل، لأن الجهل لا يقل غائبة عن الوعي. شغف الجهل هو أقوى شغف في حياة الشخص وأقوى من الشغفين الآخرين، الحب والكراهية، كما قال المحلل النفسي والمنظر الفرنسي جاك لاکان.

هناك دراسة استقصائية أجرتها جامعة فارلي ديكسون في نيو جيرزي ووجدت أن هناك أنباء تجعل الناس يعرفون أقل، ووجدت أنه بعد مشاهدة منهجية لقناة فوكس نيوز، كان مشاهدوها أقل معرفة ودراية بالمقائق مقارنة بمجموعة اختبار لم يستهلك مشاركوها أية أخبار على الإطلاق، وبالتالي، فإن وسائل الإعلام لديها القدرة ليس فقط على تأخير الواقع وله وعي المستهلكين بالمضمون والفهم، بل يمكنها أيضاً اختراق عقولهم وإفراغها من المعلومات والفهم السياسي.

في الأول من آب ١٩٣٤، كان الرئيس الألماني بول فون هيندنبيرغ يحضر في فراشه، كان يخشى أن يسارع هنتر إلى توحيد منصبى المستشار والرئيس ليصبح الحاكم المطلق. في اليوم نفسه، كتب الصحافي والناقد الأدبي فيكتور كليمبرر في مذكراته كيف تم إخفاء أي خبر عن هيندنبيرغ في الصفحات الأولى للصحف. وقال إن «النازيين قاموا بمخاطرة كبرى على غياب الجمهور». لقد هفتشت الصحف حقيقة احتضار الرئيس وما قد يحدث وخذرت الجمهور والجهاز السياسي، في اليوم التالي مات هيندنبيرغ وسيطر هنتر على منصب الرئيس أيضاً وأصبح دكتاتوراً.

مثلما تملي الصحافة من خلال التغطية ما هو «المهم»، فإنها لذلك تحدد من خلال عدم التغطية «غير المهم». لقد فهم كليمبرر قوة بلورة الوعي من خلال فعل التحرير، وميل وسائل الإعلام المتأصل إلى تفضيل وجهة نظر السلطة ومجموعات النخبة، قبل أكثر من

سبعين عاماً من ابتكار إيهود باراك وأريئيل شارون معادلة «ليس هناك شريك»، وقبل أن يسلم شيلدون إدلسون أول مليون إلى «يسرائيل هيوم». المعرفة محدودة بينما الجهل دائماً لا نهائي، وهذا ما يعرفه جميع مرؤجي نظريات المؤامرة، لذلك لا تنظروا فقط إلى ما ترويه لكم الصحافة، بل أيضاً إلى ما لا ترويه، والأهم من ذلك، كيف ترويه - هل تهتمش أم تبرز مكونات القصة كما يحلو لها لدرجة عدم روايتها بالمرّة. وربما أسوأ من ذلك، هل تفقد قراءها ومشاهديها إلى حياة يلفها الضباب الترفيهي والكليشيات السياسية التي تلهي العقل، مع عدم إثبات أي من مكونات القصة؟ وعلى الرغم من جميع الاختلافات عن فترات أخرى وأماكن أخرى، فإننا بالذات نعيش هذا الوضع.

السردية - ما هي القصة التي نرويها لأنفسنا؟

بدأ «كيشف» في العام ٢٠٠٤، مشروع مراقبة منهجية حول تغطية وسائل الإعلام الإسرائيلية المركزية للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، تحت إشراف الباحث الإعلامي واللغوي الدكتور دانيئيل دور. من تابع الدراسات كان يوسع التعريف كيف تم بناء الكوارث اللاحقة من خلال اعتماد سرديات إشكالية ولكن مريحة في حينه. يمكن للمرء أن يرى، كما في المسألة اليونانية، مدماما فوق الآخر، كيف أن سردية «انعدام الشريك»، التي ولدت في الدهايز السياسية وتم تبنيها في الخطاب الإعلامي السائد، تقود الرأي العام الإسرائيلي إلى الدعم الهائل للانحسار الأحادي الجانب من غرة، بدون اتفاق، ومن خلال تحقير السلطة الفلسطينية. وفي النهاية، شجعت سيطرة حركة «حماس» على القطاع.

يمكن أيضاً رؤية كيف أن المنطق الداخلي لـ «انعدام الشريك» بدأ يخلق أفكاراً لصف ياسر عرفات، القاتل رقم واحد، تحضيرا للخلفه، أبو مازن، الذي سيصبح بدوره فرخاً بدون ريش، غير قادر على أن يكون شريكاً هو الآخر. نفس المنطق الداخلي للسردية عززتها وسائل الإعلام وتبناها الرأي العام سمحت لنتينياهو بنسحب الأسئلة حول السلام والمصالحة وإنهاء الصراع، تماماً من الأجندة الوطنية لأجيال.

بلطنا الرئيسي، أي السردية، لا تعتمد بالتالي على شخص واحد أو أكثر. إنها نتاج نسيج متشابك لمصالح سياسية واقتصادية، وتأثيرات ثقافية ودينية، ومخاوف جماعية، وتذكيتهما من قبل أصحاب المصلحة في دوامة من العنف.

تلخيص السنوات العشر من مشروع «كيشف»، كتبت د. هاجر لاهف وشيري إبرام دراسة ما- قبل- سردية بعنوان «ليس هناك ما تتحدث إليه - ليس هناك ما فعله»، تستند إلى تحليل عرضي لأبحاث «كيشف» حول الصراع منذ آخر أيام ياسر عرفات حتى عملية «عمود السحاب» في غرة العام ٢٠١٢ - الدراسات شملت التحليل النوعي لنحو ٣٥٠٠٠ خبر ومقال وتعليق وتمامود رأي.

أظهرت الدراسة أن وسائل الإعلام الإسرائيلية قدمت في مركز التغطية، صورة متشددة تدعم الحرب وتعرب عن عدم ثققتها في التسويات السياسية، هذه التغطية الهيمنة، التي ظهرت في عناوين الصحف والعناوين التلفزيونية، أزالت مسؤولية إسرائيل عن النزاع وأتت باللوم على الفلسطينيين وهدمهم في ارتكاب العنف على هامش التغطية، كانت هناك أصوات تتحدى هذه النظرة، وهذا يعني أن وسائل الإعلام كان لديها أيضاً حقائقي وتعليقات تتناقض مع النظرة السائدة، لكن تم استبعادها بانتظام من التغطية. أقيمت على هامش بحروف صغيرة في الصحف وفي أعماق نشرات أخبار قنوات التلفزيون، بعيداً عن أعين واهتمام مستهلكي الأخبار.

أظهرت دراسات «كيشف» العديد من الطرق التي يبني بها الإعلام الإسرائيلي وجهة نظر مهيمنة، تكون فيها إسرائيل الجانب الإيجابي للنزاع، بينما الفلسطينيين هم الجانب العدواني، الجانب السلبى في المعادلة، على سبيل المثال، دعم وسائل الإعلام المستمر لقرار الشروع في العمليات العسكرية، كان المطب على السماح للجيش الإسرائيلي «بالقيام بعمله» ومعالجة العدو» في مركز التغطية الإعلامية. وعندما كانت وسائل الإعلام تنتقد الجيش، فإن هذا نقد تكتيكي وتقني بالأساس. خلال العمليات العسكرية، اعتبرت الجهات العسكرية والمتحدث الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي المصدر الرئيسي للمعلومات، ولم تظهر مصادر بديلة في التغطية، ولم يتم إجراء تحقيقات صحافية مستقلة في موضوع الصراع.

خلال تغطية النزاع، يتم إقصاء الأقلية العربية في دولة إسرائيل من المجموع الإسرائيلي، بالكاد تظهر في التغطية أو تُؤطر كمن تشكل خطراً على الدولة وهناك تشكيلك في ولائها. لم تتم تغطية الأحداث التي قُتل فيها مدنيون من الأفراد على الجانب الآخر، لم يتم التشكيك في أخلاقية الأعمال التي قُتل فيها مدنيون ولا بحث مسؤولية إسرائيل عن إلحاق الأذى بهم، المعلومات البديلة، مثل المعلومات الواردة من الجانب الآخر للمواجهات والأسباب الدولية، تم تقديمها بشكل هامشي فقط بكثير من النقد وبتعبير عن انعدام الثقة بها.

عادة ما تُعرض المفاوضات على أنها تمس بقدره الجيش على الوصول إلى حل عسكري، وبالتالي فهي تتعارض مع المصالح الإسرائيلية، عموماً تم تسليط الضوء على الأحداث العسكرية أكثر بكثير من الأحداث السياسية، وهو نمط تم نقله من خلال رسالة مفادها أن العنصر العنيف في الصراع أكثر جوهرية من محاولة



الإعلام الإسرائيلي: «أحادية» عميقة.

هل تمكنا من إحداث تأثير؟ هل قمنا بتغيير شيء لدى مستهلكي الإعلام ولدى منتجيّه؟

من الصعب الإجابة بشكل مهني، لأنه إذا حدثت تغييرات في أنماط التغطية الإعلامية، فمن الصعب تحديد سببها، المتغيرات عديدة وحجم القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعمل وتؤثر على وسائل الإعلام غير قابلة للقياس.

بالنسبة لمستهلكي وسائل الإعلام - نعم، وأعرف بعضهم شخصياً، لقد تغيرت أشياء كثيرة في السنوات الأخيرة؛ تتم المناقشات الإعلامية البارزة على القنوات التلفزيونية وفي مواقع الأخبار على الإنترنت وعلى الشبكات الاجتماعية، وهي جيوب اجتماعية تتحدث في الغالب مع نفسها. موقد القبيلة انطفاً وباتت الصحافة المطبوعة أضعف قدرة اقتصادياً وقيمتها تنضال، لكن التعددية الإعلامية في العقد الماضي لها أيضاً جوانب إيجابية، اليوم، من الصعب بكثير إخفاء الحقائق والكوارث، من ناحية أخرى، من خلال الأدوات نفسها، اليوم، من الأسهل بكثير توزيع المعلومات المضللة والأخبار السريعة والأكاذيب والتحريض وتضليل الوعي العام وجعله ضحلاً. إن العالم مندهش من أحداث مثل الترامبية (ترامب) والبيبية (بيبي نتينياهو) والبريكسيت - وهي ظواهر يصعب تخيلها في عالم الإعلام الذي كان بالأمس.

حين ننظر إلى دراسات «كيشف» بأثر رجعي، يبدو لي أنه يمكن من خلالها استشراف الأتي، أشبه بمنظار عجايبى يرى لمسافات بعيدة، إن التغطية المتحيزة والسرديات غير الصحيحة التي أنتجتها وسائل الإعلام قد زرعت بذور حالات الانفلات التي سستاتي بعد سنوات، إن تجريد الاهتمام العام بإنهاء الصراع مع الفلسطينيين، وتطرف المجتمع الإسرائيلي، وتوجهه لليمين، لم يأت من العدم، لقد ولد من النفسية الإسرائيلية التي تنعكس في الخطاب الإعلامي وتتغذى منه، يمكن أيضاً اعتبار ذلك علامة تحذيرية؛ فيمكن للسرديات الوطنية التي تغذيها رؤى تكبت حقيقة الواقع، تتسم بالضوحوة والتحور حول الذات، أن تهدد التجارة على الحكم وإنتاج واقع مختلٍ والنسب باخطاء قاتلة.

يشكك الكثيرون اليوم في مدى السلامة الصحية للمجتمع الإسرائيلي وقيادته، ولا شك في أن جزءاً من الواقع، الجمهور في المنزل راض عموماً عن الأوصاف «الأصلية» المقدمة إليه والتي تتوافق مع أهوائه وتحيزاته، وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإنه يغير قناة أو يدخل مجموعته المفضلة على فيسبوك، فما الذي فعله في هذه الأثناء في مواجهة طوفان المعلومات وأمام الحاجة إلى إبقاء عقولنا صافية في مواجهة جبل التضليل، والأخبار المملقة وسوء سلوك منتجي المعلومات؟

أعتقد أن التوصية الرئيسية التي يمكنني تركها هنا هي تشييط المنطق السليم، قارن بين مصادر المعلومات، وفعل الحس النقدي وتعلم «القراءة بين السطور»، وفي غياب دلائل قاطع، فإن الدليل الذي سيكون دائماً في متناول يدنا هو الحدس.

(*) يزهار بئير هو مدير عام ومؤسس مركز «كيشف»، وقد نشر هذا المقال الذي ترجمت هنا أجزاء واسعة منه، في مجلة «العين السابعة» التي تتناول بالنقد مضامين الإعلام الاسرائيلي، ترجمة خاصة أعدها هشام نفاع.

حاسمة أثناء الحرب، يبدو لي أن هذا كان دليلاً قوياً على العكس من ذلك.

قط لا يؤدي للإصابة بحساسية

خلال سنوات عملنا، عقدنا العديد من الاجتماعات مع مستهلكي وصانعي الإعلام في محاولة للتأثير على كليهما؛ تشجيع القراءة النقدية لدى مستهلكي وسائل الإعلام والتغطية المنصفة لدى الصحافيين والمحريين (كما نعلم، لا يوجد شيء اسمه التغطية «الموضوعية»).

في الفترة نفسها، اعتمدنا آلية «تحقير - إدانة»، التي نصت على أن مجرد نشر إخفاقات مهنية لصحافيين محترفين ووسائل إعلام قد تشجع على التصحيح والتحسين في التغطية والتعليق، كان لدينا بعض الأدلة على ذلك، خلال عملية «الرصاص المصبوب»، مثلاً، أصدرنا سلسلة من المنشورات القصيرة التي واكبت الأحداث في الوقت الحقيقي، وعرضت التغطية الإشكالية أثناء القتال، تلتقيت بعد ذلك عدة استفسارات من مراسلين كبار سعوا للتبرير ولحماية أنفسهم من النقد، بدعوى أنهم في الحقيقة كانوا على ما يرام، رأيت في هذا علامة على فعالية هذه الأداة الرادعة، خاصة مع الصحافيين الذين لديهم صورة ذاتية كمحترفين في مجال عملهم.

وهناك قضية أخرى تثبت حججنا البحثية بشأن متلازمة «الوطنية» الإعلامية فيما يتعلق بالصراع، وحدثت بعد مقتل ٧ أفراد من عائلة غالية على ساحل غرة من قديفة إسرائيلية العام ٢٠٠٦، توجهنا إلى رئيس تحرير «معاريف» في حينه أمنون دنكرن احتجاجاً على كيفية تغطية صحيفته للقضية، في حين أن وسائل إعلام رئيسية، في إسرائيل والعالم، خصصت وقتاً ومساحة كبيرين لتغطية المسألة في غرة، فإن «معاريف» لم تتصرف بالمثل، ولم يكن أي ذكر للحادث على الصفحة الأولى، بدلاً من ذلك، وجدت مساحة في الصفحة الأولى للإبلاغ عن التاهب لهجمات محتملة في مباريات كأس العالم القادمة، وحتى لعنوان عن «قط لا يؤدي للإصابة بحساسية»، وظهرت إشارة إلى المسألة في غرة في الصفحة ٢ من الصحيفة، وبشكل غير مباشر من خلال إفاذات متحدئين فلسطينيين.

وكان جواب رئيس التحرير دنكرن على رسالتنا أن: «خط معاريف التحريري يأخذ في الاعتبار حقيقة أننا نقاتل أعداء يعملون من داخل مناطق مكتظة بالسكان، وبالتالي يجلبون على محيطهم خطر الإصابة بدون ذنب اقترفه المتضررون ومن مس بهم على حد السواء.. خط التحرير لدينا يأخذ في الحسبان الوضع الذي يؤدي فيه الانجرار إلى التهم التي لم تفحص والمذمات غير اللائقة لقائد قوات الأمن، إلى إضعافهم وإضعافنا جميعاً في النزاع الدموي الذي لا يمكننا رؤية نهايته ولا معرفتها»...

هل تمكنا من إحداث تأثير؟ تلخيص

عندما أقمّت «كيشف» مع زملائي قبل حوالي ٢٠ عاماً، كانت الطموحات في السماء، من الذي لا يريد التأثير وتغيير العالم، أو على الأقل تغيير الطريقة التي ننظر بها إليه؟ انكشف آلاف الطلاب والمدرسين والمسؤولين الحكوميين والصحافيين والمحريين، الإسرائيليين والأجانب، على مدار السنين على عملنا من خلال الاجتماعات وورشات العمل والمحاضرات والمواد البحثية.

حل الصراع، لقد قدمت العملية السياسية عموماً من خلال انعدام الثقة وتوجه متشائم يشجع مستهلكي الأخبار على عدم دعمها.

تم تصوير الجانب الفلسطيني من المفاوضات السياسية على أنه عنيف ومتشدد، وبالتالي غير قادر على الوصول إلى تسويات سياسية، وقد عرض مراراً وتكراراً كمن ينتهك التزاماته، وبالتالي لا يمكن الوثوق به، مما جعله يتأخر كنههم مسبقاً في إفضال التوصل إلى اتفاق، أما مسؤولية إسرائيل فقد تم تمويهها.

وفقاً لدراسات «كيشف»، غالباً ما يتم تصوير القيادة الفلسطينية على أنها متدنية أخلاقياً، شغوفة بالحرب وشهوة العنف، وهي على استعداد لتهديد مواطنيها لتحقيق أهدافها، وبالتالي، فهي «ليست شريكة» للمفاوضات، أو عوضاً عن ذلك، يتم تقديم القيادة الفلسطينية على أنها ضعيفة، مما يمنعها من التوصل إلى تسوية سياسية، سردية «انعدام الشريك» لا تبرز هنا من خلال شيطنة الطرف الآخر، بل بإظهار ضعفه، بمعنى أن الجانب الفلسطيني لا يستطيع التوصل إلى السلام، ليس لأنه لا يريد ذلك، بل لأنه غير قادر على تحقيق ذلك.

تظهر مجموعة الأبحاث الواسعة كيف أن وسائل الإعلام الإسرائيلية تقدم لقراءها نظرة متحيزة وأحادية الجانب، تشمل تمثيلاً إيجابياً مفرطاً لإسرائيل وسلبياً للفلسطينيين، وهناك قلة في تمثيل الأحداث والأفعال التي تضيء إسرائيل بضوء غير إيجابي أو تضيء الجانب الآخر بضوء إيجابي.

هذه النظرة تبني الواقع على أنه خطير وعنيف، لا فرصة فيه لحل سياسي، إنها مسرحة مستمرة لسردية متشابها، تعود وتكرر في ظروف مختلفة.

«حرب حتى اللحظة الأخيرة»

في أحد الأيام، عندما جاء الكاتب دافيد غروسمان (رئيس «كيشف») لزيارة مكاتب الجمعية، تجرتا على تقديم بعض النتائج من الدراسة التي أجراها «كيشف» حول التغطية الإعلامية لحرب لبنان الثانية (٢٠٠٦)، وهي الحرب التي قُتل فيها ابنه، أوري غروسمان. ظهرت في تلك الحرب، أحياناً بشكل متطرف أكثر، جميع العناصر المألوفة لنا في تغطية النزاعات العسكرية؛ باختصار، دعم وسائل الإعلام السائق للحرب وانعدام كامل لنقد مجرياتها. لقد أخطرتني محررة الأخبار في إحدى القنوات في ذلك الوقت عن كبير المعلقين الذي غادر الستوديو على عجل وسأله «إلى أين؟» فأجاب: للقاء رئيس الحكومة، للضغط عليه لتوسيع نطاق العملية العسكرية.

إن تمويه الحدود بين وسطاء الإعلام وصناع القرار تفاقم أكثر بعد التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار، في اليوم الأخير للحرب، عندما حثت جميع وسائل الإعلام الرئيسية رئيس الحكومة على عدم وقف الحرب حتى دخول الاتفاق حيز التنفيذ. «حرب حتى اللحظة الأخيرة» زعم العنوان الرئيسي في «معاريف».

وبالفعل، أمر (رئيس الحكومة) إيهود أولمرت الجيش بمواصل القتال وحتى توسيعه في اليوم الأخير، وهو قرار مأساوي أدى إلى مقتل ٣٣ جندياً إضافياً، بمن في ذلك الراحل أوري غروسمان.

حين قدمت لدافيد غروسمان عناوين الصحف في اليوم الأخير من الحرب، وهو يوم وفاة أوري، انكمش في كرسيه، إذا كان هناك أي شخص قد اعتقد بأن وسائل الإعلام لا يمكنها حقاً التأثير في قرارات مصيرية



تقرير الفقر الرسمي في إسرائيل للعام ٢٠١٨

استقرار في نسبة الفقر ٢١.٢٪ واستمرار تعمقه لدى العرب!

الفقر يستقر عند ٢١.٢٪ على مستوى الأفراد كما كان مستواه في العام ٢٠١٧* التراجع حاصل لدى كل الشرائح، ولكن الفقر بين العرب ما زال الأعلى: ٥٠ ضعف ما هو عليه بين اليهود من دون الحريديم *نسبة الحريديم من إجمالي اليهود حوالي ١٥.٤٪، ولكنهم يشكلون قرابة ٤٩٪ من فقراء اليهود *الفقر بين اليهود من دون الحريديم ٨.٦٪* تقرير الفقر البديل يعرض حجم الجوع الكبير حتى بين العائلات التي تتلقى معونات اجتماعية

العام الماضي ٢٠١٩ نحو ٥٣٠ ألف عائلة، ونحو مليون و٧ آلاف طفل فقير.

وبحسب التقرير فإن الكثير من الأطفال يعانون من انعدام خطر للأمن الغذائي، إذ أن ٧٦.٣٪ من الأطفال متلقي المعونات، العنصر الأساس في غذائهم هو النشويات، الخبز والمدفونات؛ كما أن ٥٤٪ من الأطفال قلصوا حجم الوجبات أو اختصروا عدد الوجبات في السنة الأخيرة؛ ويقول التقرير إن ٤٨.٥٪ من الأهالي متلقي المعونات اضطروا إلى بدائل عن حليب الأم للأطفال الرضع، أو لإعطائهم كمية أقل من تلك الموصى بها.

كما أن ٧٤.٨٪ من متلقي المعونات شهدوا بانخفاض الغذاء الذي اشتروه لم يلب احتياجاتهم، وأنه لم يكن لديهم المال لشراء المزيد، مقارنة بـ ٦٦.٣٪ من عموم السكان. و٥٦٪ من متلقي المعونات أكلوا أقل مما أرادوا بسبب ضائقتهم الاقتصادية و٣٤.٩٪ وصلوا إلى حد الجوع. و٢٩.٤٪ من متلقي المعونات نزلوا في الوزن عقب ضائقة اقتصادية، وعدم القدرة على شراء الغذاء اللازم. و٧٣.٨٪ من العائلات المدعومة تقدر بانها تحتاج إلى ألف شيكل أخرى لشراء الغذاء الأساس.

وبصيف تقرير «تبيت» أن ٩٧٪ من المسنين متلقي المعونات بمخصصات الشيوخ لا تسمح لهم المخصصات بالعيش بكرامة و٧٨.٨٪ يعيشون في عزلة. و٧.٥٪ من المسنين متلقي المعونات يشهدون على أنهم تخلوا عن إصلاح خلل خطير في بيوتهم لزم طويل لأسباب اقتصادية، مقارنة بـ ١٦.٨٪ من المسنين بين عموم السكان. و٧.٢٪ من المسنين متلقي المعونات اضطروا للتخلي عن شراء الأدوية أو عن العلاجات الطبية الضرورية لعدم تمكنهم من دفع المال لشراؤها.

وحسب التقرير، في أوساط قرابة ٨٠٪ من العائلات التي تتلقى المعونات يوجد معيل واحد، وفي أوساط قرابة ٢٠٪ من هذه العائلات معيلان أو أكثر، لأن الأجر المتدني وعدم استفاد الحقوق الاجتماعية يضعان العديد من متلقي المعونات في التصنيف ك «فقراء عاملين». وقرابة ١٢٪ من متلقي المعونات غارقون في الديون. و٧٥٪ أكثر مما في عموم السكان (٣٥.٣٪).

وليس لدى ٦٤.٥٪ من متلقي المعونات ملابس وأحذية على قياسهم وفي حالة جيدة، و٤٩٪ لا يمكنهم أن يسمعون لأنفسهم بالتدفئة في بيوتهم في الشتاء. و٥٤٪ من متلقي المعونات بلغوا بأنه حتى قبل ٥ سنوات ما كانوا يحتاجون إلى المساعدة في الغذاء بسبب ضائقتهم الاقتصادية، بمعنى أنهم تدهوروا إلى ضائقتهم الاقتصادية القاسية في السنوات الخمس الأخيرة.

وبيين التقرير أن قرابة ١٤٪ من متلقي المعونات غير العاملين عالقون في هذا الوضع عقب إعاقات صحية، وهذا ارتفاع بنسبة ١٦.٢٪ مقارنة بالعام ٢٠١٨. وقرابة ٧٠٪ من متلقي المعونات يشهدون على أن انعدام التأهيل المهني يمنعه من تحسين وضعهم التشغيلي بقدر كبير. و٥٨٪ يشهدون بأن سبب ذلك هو عدم قدرتهم على تمويل أطر لأبنائهم.

(قراءة وتحليل ج. جرابي)

حدود ٢٤.٥٪، بمعنى أن فقر الحريديم بات أقل عمقا. ونشير هنا إلى أن تقرير الفقر الرسمي يتعامل مع مداخل العائلات والأفراد، المسجلة رسميا في سلطة الضرائب والمؤسسات الأخرى. بمعنى أنه لا يلتقط حجم الاقتصاد الأسود، غير المسجل، وهو ظاهرة ضخمة جدا في مجتمع الحريديم، بحسب الكثير من التقارير التي تصدر تباعا. وهذا يعني أنه لو تحول الاقتصاد الأسود - في مجتمع الحريديم إلى رسمي مسجل، لهبطت نسبة الفقر بينهم على نحو ملحوظ جدا.

كذلك فإن نسبة العائلات اليهودية الفقيرة التي تم انتشالها من تحت خط الفقر بعد دفع تقرير الفقر أن المخصصات الاجتماعية انتشرت في ٤٤.٤٪، وهذه نسب تشمل أيضا الحريديم، وفي تحليل للنسب المؤبقة بالإمكان التقدير أن المخصصات أنقذت قرابة ٦٠٪ من عائلات اليهود من دون الحريديم.

وفي سياق المخصصات الاجتماعية، ظهر من التقرير أنها تم ضرب كافة المخصصات الاجتماعية في العقد الأخيرين، بفعل السياسة الاقتصادية الصقرية، التي فرضها بنيامين نتانياهو حين كان وزيراً للمالية في حكومة أريئيل شارون، التي تشكلت في أوائل العام ٢٠٠٣. إذ تبين من أحد الجداول في تقرير الفقر أن المخصصات الاجتماعية انتشرت في العام ٢٠٠٢ ما نسبته ٣١.٥٪ من العائلات الفقيرة من تحت خط الفقر، وفي العام ٢٠١٨، هبطت النسبة إلى ٢٣.٢٪، وهي نسبة شبيهة في السنوات الأخيرة، إذ بدأ التراجع ابتداء من العام ٢٠٠٤، حينما بدأ تطبيق تقليص المخصصات الاجتماعية المختلفة؛ ما يعني أن مساهمة المخصصات في مواجهة الفقر تراجعت بحوالي ٢٢٪.

وهذا المشهد هو دلالة على عمق الفقر بين العرب ولكن أيضا هو الإثبات على السياسات العنصرية ضد العرب، الذين ما زالوا يعانون من بطالة فعلية تتجاوز ١١٪، مقابل ٣.٩٪ بنسبة عامة، وفي حدود ٣٪ بين اليهود وحدهم، كما أن معدلات رواتب العرب ما تزال تتباعد بفجوة كبيرة عن معدلات رواتب اليهود، إذ أن تقارير السنوات القليلة الأخيرة تشير إلى أن معدل رواتب اليهود من رجال ونساء معا يعادل ١.٩٪ من معدل الرواتب العام، بينما معدل رواتب العرب من الرجال والنساء معا يعادل ٦٧٪ من معدل الرواتب العام. والنساء العربيات يواجهن الظلم الأكبر، إذ أن معدل رواتبهن ما يزال أقل من ٥٠٪ من معدل الرواتب العام، الذي تتجاوز ١٥٠٠ شيكل (٣ آلاف دولار) في العام ٢٠١٩، وهذه زيادة بنسبة ٢.٦٪ عما كان في ٢٠١٨، عام تقرير الفقر المعروض هنا.

التقرير البديل: نسبة الفقر ٢٦٪

في المقابل، قال تقرير الفقر البديل الذي نشرته جمعية «تبيت» (عطاء) للجنة السادسة على التوالي، إن نسبة الفقر، على مستوى الأفراد في إسرائيل، في العام الماضي ٢٠١٩، هو في حدود ٢٦٪ بفارق قرابة ٥٪ عن التقرير الرسمي. وهذا التقرير الذي يصدر عادة بتزامن أو يسبق تقرير الفقر الرسمي الصادر عن مؤسسة التأمين الوطني، يجري حسابات الفقر بطريقة متطورة، غير تلك التي تعتمدها مؤسسة التأمين الوطني، ولذا فإن الأرقام هنا هي أعلى عادة. وقال التقرير إن معدلات الفقر ثابتة في السنوات الست الأخيرة، وتفيد بأنه يوجد في إسرائيل في

حسب تقرير الفقر، فإن خط الفقر بالنسبة للفرد الواحد بات ٣٥٩٣ شيكل، أما بالنسبة لعائلة من شخصين فإن خط الفقر بات ٥٧٥٠ شيكل، وثلاثة أشخاص ٧٦١٨ شيكل، وأربعة أشخاص ٩١٩٩ شيكل، وخمسة أشخاص ١٠٧٨٠ شيكل، وستة أشخاص ١٣١١٨ شيكل، وسبعة أشخاص ١٣٦٥٥ شيكل، وثمانية أشخاص ١٤٩٤٩ شيكل، وتسعة أشخاص ١٦٠٩٩ شيكل.

الفقر بين العرب ومقارنته بفقر اليهود

يبقى الفقر بين العرب هو الأعلى والأكثر عمقا، برغم التراجع الحاد في معدلات الولادة للأفراد، من ٥ أولاد وأكثر في العام ١٩٩٠، إلى أقل من ٣ ولادة في العامين الأخيرين، مقابل ٧ ولادات للأفراد الحريديم.

ويقول التقرير إن الفقر بين العرب على مستوى الأفراد هبط من ٣٠.٣٪ في العام ٢٠١٧، إلى نسبة ٢٤.٥٪، وبين العائلات العربية، هبط الفقر من ٤٧.٣٪ إلى ٤٥.٣٪، وبين الأطفال العرب هبط الفقر من ٦٠.٧٪ في العام ٢٠١٧، إلى نسبة ٥٧.٨٪ في العام ٢٠١٨.

وللمقارنة، فإن نسبة الفقر بين اليهود على مستوى العائلات، هبط من ١٣.٢٪ إلى ١٢.٢٪ في ٢٠١٨، إلا أنه على مستوى الأفراد، سجل الفقر ارتفاعا من ١٣.٩٪ في ٢٠١٧، إلى نسبة ١٤.٥٪ في ٢٠١٨. وهذا ما يؤكد أن من يرفع الفقر بين اليهود شريحة الحريديم، الذين يشكلون نسبة ١٥.٤٪ من إجمالي اليهود الإسرائيليين، وفق تحليل للأرقام والنسبة المؤبقة أجريناه لغرض هذا التقرير.

واللافت أن نسبة الفقر على مستوى الأفراد بين الحريديم، تراجعت من قرابة ٤٥٪ في ٢٠١٧، إلى أكثر بقليل من ٤٢٪ في ٢٠١٨، ولكن التكاثر العائل دفع المخصصات، إلى ٣٦.٦٪ من إجمالي العائلات العربية من إجمالي العائلات في إسرائيل ١٤.٥٪، بينما هبطت نسبة العائلات الفقيرة بين الحريديم، من ٢٤.٥٪ من إجمالي العائلات الفقيرة قبل دفع المخصصات، إلى نسبة ١٧.٥٪ بعد دفع المخصصات، وأكثر من هذا، فقد تبين من المقارنة مع تقرير الفقر عن العام ٢٠١٧، أن أوضاع الفقراء الحريديم «تحسنت» بعض الشيء، وفي حين، وكما ذكر، أن المخصصات الاجتماعية انتشرت ٢٦.٣٪ من عائلاتهم، فإن هذه النسبة كانت في العام ٢٠١٧ في

أظهر تقرير الفقر الرسمي في إسرائيل الصادر عن مؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية (مؤسسة التأمين الوطني) في اليوم الأخير من ٢٠١٩، عن العام قبل الماضي ٢٠١٨، أن الفقر بين الأفراد سجل استقرارا، عند نسبة ٢١.٢٪، كما كانت الحال في العام ٢٠١٧، وهذا برغم التراجع المحدود في نسبة الفقر بين العرب، وأيضا بين اليهود المتزمتين الحريديم، والتفسير الأقرب لواقع هذه النتيجة هو تزايد أعداد الحريديم، الذين باتوا يشكلون قرابة ٤٩٪ من فقراء اليهود، رغم أن الحريديم يشكلون نسبة ١٥.٤٪ من إجمالي اليهود الإسرائيليين. ويبقى تراجعهم بين العرب هو الأشد عمقا، كما أن وتيرة تراجعهم منخفضة جدا، برغم تراجع الولادات، وارتفاع المؤهلات العلمية بينهم.

وخطر الفقر على مستوى الأفراد، كانت ٢١.٢٪، كما في ٢٠١٧، ومقابل ٢١.٩٪ في العام ٢٠١٦، ونسبة الفقر بين الأطفال والقاصرين دون سن ١٨ عاما، ارتفعت إلى ٣٠٪، مقابل ٢٩.٦٪ في ٢٠١٧، ولكن نسبة الفقر تراجعت عما كانت عليه بين الأطفال في ٢٠١٦، إذ كانت نسبتهم ٣٣٪.

وكل هذه النسب والإحصائيات تضم داخلها الفلسطينيين في القدس المحتلة، بموجب قانون الضم الاحتلالي، وما يميز التقرير الجديد كثرة الجداول التي انتشرت فيه لعرض نسب الفقر بين السكان من دون القدس المحتلة، وقد تراجعت نسبة الفقر بين ١٠٪ إلى ١١٪، حينما تحدثت عن الأطفال. وكان تقرير الفقر قد عرض نسبة الفقر من دون أهالي القدس المحتلة منذ العام ١٩٦٧، في التقريرين عن العامين ٢٠١٦ و٢٠١٧، ولكن في حينه كان جدولا واحدا، ولكن التقرير الأخير، وكما ذكر، انتشرت فيه جداول عدة للفقر من دون القدس المحتلة.

وحسب تحليل الأرقام، فإن تقديرات الفقر في القدس الشرقية المحتلة قريبة من مستويات الفقر بين فلسطينيي الداخل، والتراجع الحاصل في نسب الفقر العامة بعد إخراجهم، هو لأنهم يشكلون نسبة ٣.٦٪ من إجمال عدد السكان الرسمي في السجل الإسرائيلي، الذي يشمل عدد الفلسطينيين في القدس المحتلة - قرابة ٣٣٠ ألفا، وحوالي ٢٣ ألفا من السوريين في مرتفعات الجولان المحتلة.

خط الفقر

ورفعت مؤسسة الضمان الاجتماعي خط الفقر للعام ٢٠١٨ عن العام ٢٠١٧ بنسبة ٥٪، وهي ذات الزيادة التي كانت في تقرير الفقر عن العام ٢٠١٧، رغم أن التضخم المالي ارتفع في ذلك العامين مجتمعين بنسبة ٧٪، وهذا يعني أن معدي مقياس الفقر على دراية بكلفة المعيشة للاحتياجات الأساسية، التي بصعوبة تمنع جوع الإنسان.

وما يؤكد على هذا أن معدي التقرير رفعوا خط الفقر في السنوات الثلاث ٢٠١٦-٢٠١٨ بنسبة إجمالية ١٣.٩٪، بينما التضخم ارتفع في السنوات الثلاث تلك بنسبة تقل عن ١٪ (٠.٩٪)، وفي ما يلي مستويات خط الفقر بالشيكل، في حين أن معدل صرف الدولار في العام ٢٠١٨ كان ٣.٦٦ شيكل للدولار، بينما معدل صرفه حاليا، ٣.٤٧ شيكل للدولار.

ارتفاع حاد في نسبة الممتنعين عن الخدمة العسكرية الإلزامية!

رغم المخططات الحكومية لدفع الحريديم نحو الجيش إلا أن أقل من ١٠٪ يخدمون* نسبة عدم تأدية الخدمة العسكرية مرشحة للارتفاع في السنوات المقبلة ما سيعمق الأزمة مع الحريديم

قالت إحصائيات جديدة نشرت في مطلع الأسبوع الجاري إن ٣٨.٦٪ من الشبان اليهود لم يؤدوا الخدمة العسكرية المفروضة عليهم في فوج التجنيد الأخير، وهذه تعد نسبة ذروة، في معظمها تعود لجانب التدين، إذ أن ٤٨.٥٪ من المعفيين الشبان هم من المتدينين الحريديم، بينما ٧.٩٪ من الشابات المعفيات هن من شابات الحريديم وشابات التيار الديني الصهيوني، ولكن قسما من الأخيرات يتطوع في ما يسمى «الخدمة المدنية».

وهذه الإحصائيات تدل على التركيبة المجتمعية لليهود ممن أمثوا عمر ١٨ عاما، والعامل الأبرز هو الارتفاع الحاد في نسب المتدينين، وخاصة الحريديم، وبحسب القانون والأنظمة، فإن الإعفاء هو من نصيب الحريديم، ولكن أيضا من نصيب كل فتاة تعلن أنها متدينة، بمعنى من الحريديم ومن التيار الديني الصهيوني، لذا فإن نسبة التدين الإجمالية في هذه الشريحة العمرية، نستقيها من نسبة الشابات المتدينات، بمعنى ٣٥٪ على الأقل، بينما النسبة الحقيقية هي أعلى، لأن أقل من ١٠٪ من الحريديم يؤدون الخدمة العسكرية، بينما نسبة ليست معروفة من شابات التيار الديني الصهيوني، إما أنها تخدم في الجيش أو في «الخدمة المدنية»، وهذا يعني أن أكثر من ٤٠٪ من هذه الشريحة العمرية من اليهود هم من المتدينين من التيارين، الحريديم والتيار الديني الصهيوني، وفي حين أن التيار الثاني ينخرط بشبابه كلهم في الجيش، فإن الحريديم ما زالوا يمتنعون عن الخدمة العسكرية لأسباب دينية، رغم توجهاتهم اليمينية، ويصعب قادتهم كل المحاولات لفرض قانون يلزم غالبيتهم بالساحة بالخدمة العسكرية.

وبينت إحصائيات الجيش أن ٣٢.٩٪ من الشبان اليهود امتنعوا أو تلقوا إعفاء من الخدمة العسكرية لأسباب مختلفة، مقابل نسبة ٤٤.٣٪ بين الشابات اليهوديات، وفي الثالثين فإن النسب في ارتفاع، وأعلىها بين الشبان. ويجري الحديث عن نسبة إجمالية للشبان والشابات بلغت ٣٨.٦٪، مقابل نسبة ٣٤.٣٪ في العام ٢٠١٥.

وحسب ما نشر، فإن ١٥.٩٪ من الممتنعين هم من الشبان الحريديم، بينما ٨.٣٪ تم إعفاؤهم بذريعة مشاكل نفسية، و٣.٨٪ لأنه مسجل ضدهم سجلات جنائية، و٢.٥٪ لأسباب صحية، بينما ٢.٤٪ هم في الخارج وغالبيتهم في عداد المهاجرين.

أما نسبة الممتنعين عن التجنيد بين الشابات اليهوديات فقد ارتفعت إلى ٤٤.٣٪، وتبين أن ٤٪ من الشابات حصلن على إعفاء لأسباب طبية، و٢.٥٪ لكونهن خارج البلاد، وغالبيتهم في عداد المهاجرين، و١.٧٪ لكونهن لسن ملائمة للتجنيد، ونصف بالمئة من المتزوجات.

وقالت صحيفة «يديوت أحرונوت» أمس الاثنين إن الجيش بدأ يضع سلسلة من البرامج للجم عملية التهرب من الخدمة العسكرية الإلزامية، مثل تقييد أكثر لشروط تحديد الأسباب النفسية، كما أنه ستتم ملاحقة أكبر للشابات اللاتي يعلن أنهن متدينات، فحتمت قبل سنوات، فإن نسبة من الشابات كن يعلن تدينهن كي لا يخدمن، ليضع لاحقا أنهن لسن متدينات، وشرع الجيش بملاحقة هذه الظاهرة التي تقلصت كثيرا في السنوات الأخيرة، ولكنها ما تزال قائمة.

كذلك، حسب الصحيفة، فإن الجيش بدأ يعد مشروع قانون يزيد فيه الجاهزية للخدمة العسكرية، وفي صلب هذا القانون زيادة المحفزات المالية للجنود، أيضا بعد إنهاء خدمتهم العسكرية، مثل تمويل أكبر للدراسة الجامعية. وستكون المحفزات المالية الأكبر لمن يختار الوحدات القتالية، ويضمن مخطط الجيش بدء تهئية طلاب المدارس الثانوية، ابتداء من الصف التاسع، وليس العاشر، كما هو اليوم، إضافة إلى فحص إمكانية أن يكون التجنيد جماعيا لكل صف، بمعنى ترتيب توجه جماعي لكل واحد من الصفوف لمكاتب التجنيد، بهدف زيادة الرغبة بين الطلاب والطالبات.

يشار هنا إلى أن الجيش بدأ يلفت أيضا إلى ارتفاع نسبة الإعفاء بسبب مشاكل نفسية بين الشبان، إذ بلغت نسبتهم ٨.٣٪، مقابل نسبة ٢.٥٪ بين الشابات اليهوديات، وبحسب الجيش فإن هذا يعكس حالة تهرب مستمرة في صفوف الشباب، لأن للشابات «مهرب» ادعاء التدين، في حين هذا الادعاء لا يخدم الشبان، طالما هم ليسوا من الحريديم، لذا يلاجئون إلى مسألة العامل النفسي، وما يفتق الجيش أنه خلال الخدمة العسكرية، فإن ١٥٪ من الشبان يتسربون من الجيش، والغالبية الساحقة منهم تعلن أن هذا لدوافع نفسية، وحسب ما نشر في الصحافة الإسرائيلية هذا الأسبوع، فإن رئيس شعبة القوى البشرية في الجيش بحث برسالة إلى كل فباط الصمة النفسية في مكاتب التجنيد كان عنوانها: «خطوات لوقف ارتفاع الإعفاءات النفسية»، وفي صلب رسالته تشديد شروط الإعفاء تحت بند المشاكل النفسية، إن كان قبل التجنيد أو خلاله.

نسبة الحريديم

من الواضح أن النسبة الأعلى التي يتوقف عندها الجيش، وبالأساس المؤسسة السياسية الحاكمة، هي نسبة الحريديم، ففي تحليل لهذه الإحصائيات أجريناه هنا فإن نسبة الشبان الحريديم، ممن أمثوا ١٨ عاما من حياتهم، هي في حدود ١٧.٦٪، لأن نسبة الممتنعين الشبان (الذكور) عن الخدمة العسكرية بلغت ١٥.٩٪، في حين حسب التقديرات أن ١٠٪ من شبان الحريديم يتجهون إما للخدمة العسكرية في وحدة خاصة بهم، أو أداء «الخدمة المدنية». وعلى أساس هذه النسب، بالإمكان التقدير أن أكثر من ٢٣٪ من المواليد اليهود في هذه المرحلة هم من الحريديم، وحسب التقديرات، فإن الحريديم يشكلون حوالي ٣.٥٪ من إجمالي السكان، وحوالي ١٥.٩٪ من إجمالي اليهود الإسرائيليين.

وهذه الإحصائيات تعني للجيش أن نسبة الممتنعين، أو الذين يتلقون إعفاء من الخدمة، ستكون في ارتفاع مستمر. وعمليا فإن حوالي نصف الشبان والشابات، الذين يسري عليهم قانون الخدمة العسكرية الإلزامية، يؤدون الخدمة كاملة، بمعنى الدمج بين الذين لا يخدمون، وأولئك الذين يتسربون من الخدمة، وتقدر نسبتهم بـ ١٥٪ من الذين خدموا.

وتدور معركة من أجل تجنيد الشبان الحريديم، احتدت في العقود الثلاثة الأخيرة، وتصاعدت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وبالإمكان القول إن هذه القضية حالت دون قيام حكومة بنيامين نتانياهو في نيسان الماضي، وساهمت في حل الحكومة قبل عام، إذ أن الكنيست أقر مشروع قانون بالقراءة الأولى قبل عام، وهو قانون صاغه الجيش، ويضع مخطط تجنيد تدريجي للحريديم، ولكن ليس في أي حال يكون تجنيدهم كاملا.

ويطالب أفيغدور ليبرمان زعيم حزب «إسرائيل بيتنا» بسن قانون التجنيد للحريديم، بالقراءة النهائية دون أي تعديل به، وهذا ما يرفضه الحريديم، إذ يطالبون بتعديلات، منها ما يفرغ القانون من مضمونه، ويرفض الحريديم وقادتهم الجنديون والسياسيون تجنيد شبايهم من منطلقات دينية، رغم مواقفهم السياسية اليمينية الاستيطانية المتشددة؛ إذ يعرف قادة الحريديم أن خروج الشبان من مجتمعاتهم إلى الجيش، هو الخطوة الأولى لغالبيتهم الساحقة نحو العالم المفتوح، والخروج من مجتمع الحريديم المترمتم.

وكانت إسرائيل قد ضجت الشهر الماضي، في أعقاب الكشف عن أن الجيش الإسرائيلي يخطط إلى أعداد المجندين من الشبان الحريديم، من أجل التستر على فشل إسرائيل في دفعها هذا الجمهور نحو العالم المفتوح، من خلال التجنيد العسكري، وتبين أن الوحدة الخاصة في الجيش ضاعفت تقريبا أعداد المجندين، في تقارير رسمية تم تقديمها إلى الكنيست والحكومة.

حوادث العمل القاتلة في إسرائيل ازدادت بـ ٢٣٪ خلال ٢٠١٩ رغم تعهدات حكومية بخفضها!



كتب هشام نفاع:

وضعت الحكومة الإسرائيلية لنفسها، ممثلة بوزارة العمل، هدف خفض حوادث العمل بنسبة ١٠٪ خلال العام المنصرم ٢٠١٩، لكن النتائج جاءت قاسية، ليس للحكومة التي لا تفتأج أحدا حين تفتشل في تحقيق وعودها، بل للضحايا وذويهم وكل من ينظرون ويتابعون ويعلمون بقلق لوقف هذه الحوادث الدموية التي لا تقع إلا نتيجة انعدام المسؤولية والتفاسل لدى من يفترض أن يمارسوا الرقابة وأن يضعوا الأنظمة الملزمة لصدا الظاهرة، أي الحكومة.

فقد ارتفع عدد ضحايا حوادث العمل خلال عام ٢٠١٩ بـ ٢٣٪ وكان ٥٦٪ من حوادث العمل قد وقعت في قطاع البناء، حيث قتل ٤٧ عاملاً في القطاع الذي وقعت فيه أكثر من نصف حوادث العمل على الرغم من أن ٨٪ من العمال يعملون في هذا القطاع.

هذا الوضع المأساوي من ناحية الضحايا والإجرامي من ناحية السلطات المسؤولة، يستدل من المعطيات التي نشرتها جمعية «عنوان العامل» الناشطة في مجالات شتى متعلقة بحقوق العمال، وأولها وأكثرها إلحاحاً، حماية حياتهم وسلامتهم في مواقع عملهم. في العام ٢٠١٩ قتل ٨٦ عاملاً نتيجة لحوادث العمل. وهذا هو أكبر عدد من الوفيات المسجلة منذ العام ١٩٩٧. وكما ذكر كان الهدف الذي حددته وزارة العمل في خطتها لعام ٢٠١٩، هو تسجيل انخفاض بنسبة ١٠٪ في عدد الوفيات في جميع مواقع العمل، ولكن على أرض الواقع هناك زيادة قدرها ٢٣٪ في عدد الوفيات مقارنة بعام ٢٠١٨.

وفقاً للمصدر نفسه، جمعية «عنوان العامل»، وقع في العام الماضي ٢٠١٩ ما مجموعه ٤٢٠ حادث عمل أصيب فيها ٣٥٢ شخصاً - ١٩٧ منها كانت متوسطة إلى بالغة. ووجد التقرير السنوي الذي تصدره الجمعية أن ٥٦٪ من حوادث العمل في الاقتصاد وقعت في قطاع البناء - حيث قتل ٤٧ عاملاً، ووقع أكثر من نصف حوادث العمل في قطاع البناء، على الرغم من أن ثمانية في المئة فقط من العاملين يعملون في هذا القطاع. هنا أيضاً هناك إخفاق في الهدف الذي وضعت الوزارة، وهو تقليل عدد الوفيات في صناعة البناء بنسبة ١٠ في المئة، فقد كانت في الواقع زيادة قدرها حوالي ١٢٪.

وتشير معطيات التقرير أيضاً إلى أنه بفاقر كبير عن قطاع البناء، هناك قطاعات أخرى قتل فيها عمال خلال العام الماضي: ١٥٪ من القتلى عملوا في قطاع الصناعات التحويلية؛ و١٩٪ في قطاع الخدمات والتجارة؛ و٨٪ عملوا في قطاع الزراعة، بينما ينتمي ٣٪ إلى قطاعات مختلفة. ومن ناحية هوية وانتماء الضحايا فإنه بين القتلى ٢٩ يهودياً و٢٣ من المواطنين الفلسطينيين العرب في إسرائيل و٢٣ من فلسطينيين في المناطق المحتلة و١١ عاملاً آخرين لم تعلن هويتهم.

مع ازدياد عدد الوفيات يزداد انعدام المساءلة!

تقول جمعية «عنوان العامل» في تحليلها وتقييمها على النتائج التي سجلتها ونشرتها إنه مع ازدياد عدد الوفيات، يزداد انعدام المساءلة وعدم اتخاذ إجراءات لحل الوضع. لم تنفذ السلطات المختلفة بعد تقرير ٢٠١٤ ولم يتم بإنشاء هيئة وطنية لسلامة العمل، لتجميع جميع الموارد العاملة في هذا المجال. في صناعة البناء، تتابع، نشهد نقصاً تاماً في الردع؛ لا يتم فرض أي عقوبات مالية على المقاولين بسبب الفسور في معايير السلامة، ويتم إغلاق المواقع لمدة ٤٨ ساعة فقط، ولا يتم التحقيق في معظم الحوادث، ولا تؤدي التحقيقات التي يتم التحقيق فيها إلى أحكام رادعة.

وتضيف الجمعية أن مديرية التنظيم والإنفاذ يجوزها كل المعلومات اللازمة للكشف في الوقت الحقيقي عن عدد الأشخاص الذين قتلوا وجرحوا. لديها معلومات كاملة عن ظروف حوادث العمل، والقدرة والموارد اللازمة للتحليل لكي تقود إلى تغيير حقيقي في السياسة بما من شأنه إنقاذ الأرواح البشرية. ولكن بدلاً من أداء دورها، اختار المديرية التفتير في تقديم المعلومات، للسنة الثانية على التوالي، لا ينشر، أو يحلل، نتائج لوائح الجمهور، الوضع القائم والمخاطر القائمة في مجال السلامة في مكان العمل. جميع منشورات المديرية هي مبدع ذاتي، بدلاً من حماية أولئك الذين يحتاجون إليها حقاً - العمال.

أسباب ارتفاع عدد ضحايا العمل، كما نشرت الجمعية على موقعها وصفحاتها في شبكات التواصل الاجتماعي، هي أسباب عديدة وإبرؤها عدد العراقيين المتدين الذين يفترض أن يراقبوا ما يجري في المعالم والمصانع ومواقع وورشات العمل، وانعدام آليات ردع فاعلة ومؤثرة، وعدم وجود سلطة مسؤولة عن رفع مستوى السلامة في ورشات العمل.

الجمعية تشدد وتفضل، لدى مديريةية السلامة المعلومات لعدد حوادث العمل وبماكانها تنشر هذه المعلومات فور وقوع الحادث، كما إن يجوزها معلومات

موقع سقوط رافعة في بيته في ايار العام الماضي، ما أسفر عن سقوط ٤ قتلى.

وبيانات حول أسباب وقوع الحادث والخل الذي أدى لوقوعه ولديها القدرة على تجميع هذه المعلومات وتحليلها والتوصل لحلول وآليات لمنع وقوع حوادث مماثلة مستقبلاً وبذلك الحفاظ على حياة العمال، ولكن بدلاً من ذلك تقوم المؤسسات بإخفاء هذه المعلومات، حيث نرى أنه للسنة الثانية على التوالي لم تتم مديريةية السلامة بنشر أي تقرير يحدد من المخاطر بورشات العمل. وتنوّه الجمعية إلى أنه في هذا الوضع وفي غياب آليات الردع وغياب المعلومات وتفتاسل المؤسسات المسؤولة، يتوجب على الكوادر الجماهيرية الإمساك بزمام الأمور ولذلك فإن جمعية «عنوان العامل» قامت بنشر تقرير يشمل المعلومات حول حوادث العام ٢٠١٩ كما يتضمن التقرير أسماء الشركات التي صدر ضدها أكبر عدد من أوامر السلامة.

وتخلص إلى أن دولة إسرائيل تظهر عجزها المستمر في معالجة ظاهرة حوادث العمل في فرع البناء المتكررة. في كل سنة يقتل عشرات العمال، نتيجة لشروط السلامة المعيبة، ولا يوجد من يحاكم المسؤولين. عدد القتلى في إسرائيل أكبر بضعفين ونصف ضعف العدد لكل ١٠٠ ألف عاملاً، مقارنة مع الاتحاد الأوروبي. الرقابة الحكومية على ورشات العمل منخفضة، حيث أن هناك زيارة واحدة كل ٣ سنوات لورشة بناء قائمة، بالمعدل. معايير السلامة في الكثير من المجالات قديمة، ولم يتم استبدالها بالجديدة. «وفي نهاية المطاف، هؤلاء العمال الذين يبنون بيوتنا، من خلال علمهم الشاق، يدفعون الثمن».

صورة قائمة تذخر بالأسوأ

كان أسبوع العمل الثاني من عام ٢٠٢٠ مميتاً بشكل خاص، كتبت الجمعية على موقعها باللغة العربية، فقد قتل ٤ عمال وأصيب ٤ آخرون بجروح متوسطة. وقع أول حادث مميت عندما سقط عامل يبلغ من العمر ٧٤ عاماً عن سلم يبلغ ارتفاعه خمسة أمتار أثناء تجديد العمل في مركز تجاري جنوب حيفا، وصلت قوات الإسعاف من «نجمة داود الحمراء» حيث وجدت أن العامل تعرض لإصابة خطيرة في الرأس ونقل إلى مستشفى ريمام، حيث تم تحديد وفاته.

الحادث المميت الثاني وقع في اليوم التالي عندما سقط عامل من ارتفاع ١٢ متراً في مصنع تيمبو في منطقة مجدال هعيمق الصناعية. صعد العامل،

٤٠ عاماً، إلى السقف لإصلاح أنبوب، وانهار جزء من السقف تحته. قامت قوات «نجمة داود الحمراء» التي وصلت إلى مكان الحادث بمحاولات الإنعاش القلبي والرئوي، لكن لم يكن أمامها سوى إقرار وإعلان موته.

الحادث المميت الثالث وقع بعد الأخير بيوم، في ريشون لتسيون، عندما سقط العامل من ارتفاع وتعرض لضربة قاسية في الرأس. وتم تحديد وفاته في مكان الحادث. بالإضافة إلى ذلك، أصيب ٤ عمال بجروح متوسطة، معظمهم في قطاع البناء. تجدر الإشارة إلى أنه في حالات الإصابة في الحالة الوسطى، لا تأتي السلطات المختلفة للتحقيق في الحادث، ولا يتم إغلاق الموقع مع المطالبة بإصلاح فوري لمكان الخلل، تنوّه «عنوان العامل».

في آذار الماضي أعلنت «عنوان العامل» للجمهور عن توفير إمكانية المعرفة بشكل فوري عن ورشة البناء أو الزراعة أو الصناعة التي أخفقت في تطبيق تعليمات الأمان في العمل وسببت خطورة للعمال أو عابري السبيل، وصدر ضدها أمر سلامة أو أمر توقيف عمل. «وبذلك يمكننا جميعاً مراقبة ورشات العمل والتأكد من محافظتها على سلامة العمال»، أشارت.

وتفتش: أمر السلامة يفرض عندما يجد مفتش وزارة العمل، إخفاقات وخروقات لقوانين الأمان في العمل، والتي تشكل خطورة على حياة العمال أو عابري السبيل. وبهذا إصدار أمر السلامة يعني منع أو وقف العمل في جزء من الورشة أو إغلاقها تماماً حيث يتم تعديل وإصلاح الإخفاقات. يمكن للبعض اعتبار هذا الأمر بديهيًا، حيث أنه من الطبيعي أن تنشر مؤسسات الدولة بشكل فوري الإخفاقات في ورشات العمل والتي تشكل خطورة على حياة وسلامة العمال أو عابري السبيل. ولكن للأسف ليس هذا هو الحال، حيث أن مديريةية السلامة في وزارة العمل أبت هذه الأوامر بعيدة عن أنظار الجمهور، وحتى عندما قامت بنشرها، نشرتها بتأخير شهرين من موعد إصدارها. من خلال عملنا قمنا بتقديم التماس قبل سنتين لمحكمة العدل العليا طالبنا من خلاله بنشر الأوامر بشكل فوري لتتمكن من مراقبة الإخفاقات في أماكن العمل التي صدرت ضدها أوامر سلامة.

واختتمت أنه: بعد معركة دامت سنتين قد وصلنا لتسجيل نجاح آخر لضمان سلامة العمال، وابتداءً من اليوم ستقوم مديريةية السلامة بنشر أوامر السلامة بشكل فوري في فرع البناء وفرع الصناعة وفرع الزراعة كما أنها ستنشر

أوامر السلامة التي تفرض بسبب خطورة المصاعد في البنايات السكنية.

الحوادث مكلفة جدا لخزينة الدولة خصوصاً بفرع البناء

لرؤية مدى الإخفاق الحكومي يصح التوقف عند التكلفة الهائلة لحوادث العمل، التي يمكن أن يوفر تقليصها من ناحية مادية أيضاً. فقد كانت أظهرت معطيات تقرير نشرته وزارة الاقتصاد ومؤسسة التأمين الوطني في إسرائيل ونشرها موقع (إسرائيل ٢٤) أن نسبة حوادث العمل القاتلة في فرع البناء في إسرائيل هي ضعفي معدلها في دول الاتحاد الأوروبي. وفحص التقرير عدد حالات الموت في فرع البناء في إسرائيل العام ٢٠١٣ وفي الولايات المتحدة ١٧ دولة أخرى من دول الاتحاد الأوروبي، ووجد التقرير - أن البرتغال وقبرص هما الدولتان الوحيدتان اللتان تسودهما أوضاع أسوأ مما عليه في إسرائيل.

التقرير يبين الأضرار الاقتصادية الكبيرة التي تتسبب بها هذه الحوادث للميزانية العامة بسبب حوادث العمل. وفي العام ٢٠١٥ لوحده دفعت الدولة أكثر من ٩٠ مليار شيكل لمصابي الحوادث، وبحسب تقارير أخرى دفعت إسرائيل خلال السنوات الست الماضية أكثر من ٢٤ مليار شيكل لمتضرري ومصابي حوادث العمل. وتشير المعطيات إلى أن أكثر من ٦٠ بالمائة من الحوادث وقعت في مجال فرع البناء، وأظهر التقرير أن إسرائيل لا تقوم بالاستثمار بشكل جدي في منع حوادث إصابات العمل وأن الميزانيات المخصصة للموضوع في وزارة الصناعة والتجارة لا تفي بالحاجة. وبحسب المعطيات فإن الوزارة استثمرت العام ٢٠١١ في برامج وقائية من حوادث العمل ٨٥ مليون شيكل فقط في الوقت الذي بلغت فيه مصروفات الدولة على مصابي الحوادث في نفس العام ٣٥ مليار شيكل.

وأظهرت المعطيات أيضاً أن ١٨٧ ألف إسرائيلي يعملون في فرع البناء، الأكثر تضرراً من إصابات العمل، فيما يبلغ عدد العمال الأجانب والفلسطينيين في هذا المجال نحو ٤٤ ألف عاملاً، وأن نسبة التعويضات التي يتلقاها العمال الأجانب والفلسطينيين من حوادث العمل تكاد لا تذكر وذلك بسبب عدم قيامهم بتقديم دعوى للحصول على تعويضات، وبالأحرى بسبب تراكم العقبات البيروقراطية والسياسية التي تحول دون ذلك، ضمن الحاجز الكبير الذي يشكله جهاز وواقع الاحتلال. وأشار التقرير إلى أن المسبب الأول لحالات الموت في فرع البناء هو السقوط عن علو.

أمثلة لحوادث مرعبة وقعت في البناء، الزراعة، تركيب مكيفات الهواء وضع البنية التحتية، وأعمال الترميم

خطيرة، قاوم الأطباء من أجل إبقائه على قيد الحياة لكنه توفي متأثراً بجراحه في ٢٣ نيسان.

فراس قفطان ياسين، ابن ٢٨ من قرية عزابة، نهس تحت سقالة انهارت في موقع بناء لمبنى خاضع للترميم في حيفا، وسيم أبو كفا الباز، ابن ٢١ من القرية البدوية أم بطين في النقب، سقط من خلال سقيفة انكسرت في أثناء أعمال لتركيب منظومة خلووية، في أشكلون، رضوان أبو طيب، ابن ٢٤ من مدينة يطا قضاء الخليل، سقط من ارتفاع الطبقة الرابعة وأصيب على نحو بالغ جداً في كريات طات، وتم نقله إلى مستشفى سوروكا وتوفي في الليلة بين الـ ٢٤ والـ ٢٥ من حزيران. ونحو سنة قبل ذلك قتل عامل آخر في الموقع نفسه، رامي أيوب ابن ٤٣، من سكان حيفا، سقط عندما كان يركب شباكاً على ارتفاع ستة أمتار، في مبنى مكاتب في حيفا، محمّد شحادة أغريب، ابن ٤٩، من سكان بلدة ترقيوميا قضاء الخليل، أصيب في جزء جسمه الأعلى في موقع بناء في هود هشارون.

حوادث أخرى جاءت بسبب سقوط أفراس ثقيلة من آليات محركية. فمثلاً أشرف مشاعلة، ابن ٢٠ من قرية الجعبة بالقرب من بيت لحم، أصيب من جزء انهيار لوح باطون من رافعة في مصنع في المنطقة الصناعية ميشور أدوميم، جابر صالح عطا الله، ابن نحو ٤٥؛ من كفر كنا في الجليل الأسفل، سائق شاحنة علق- على ما يبدو - بين الشاحنة والمجرور في القرية الزراعية حيانيت، بيكده باينه، ابن ٤١ من نتانيا، يعمل في كيبوتس شفاييم وفي أثناءه في فاصل يستخدم لتقسيم القاعة، انفصل الفاصل عن ارتباطه في

سقط من منصة رفع على علو ١٠ أمتار خلال أعمال ترميم في مصنع في تسور يچال، وإبراهيم عيدو، ابن ١٩ من الناصرة، سقط خلال عمله ككتفي مكيفات في الطبقة الثالثة في مبنى مكاتب في تل أبيب، روسلن سرطان، ابن ٣٥ مهاجر عمل من مولدوفا، سقط من ارتفاع ٥ طبقات في موقع بناء في شارع سيبري في حريش، ووجد مراقبو مديريةية الأمان عيوب أمان كثيرة. أما إيتسيك كوهن، ابن ٣١ ويعمل سائق شاحنة، فقد جاء ليفزع بضاعة في موقع بناء في يافنه، وعندما لمس سلسلة الرافعة التي ترتبط بالحمولة تكهرب، حيث إن الرافعة كانت قريبة من خط تيار عال. تم نقله في حالة حرجة إلى المستشفى، لكن اضطرأ هنالك إلى تقرير وفاته، وبموجب عريضة الدعوى التي قدمتها العائلة ضد الشركات المتورطة، فقبل ذلك ببضعة أشهر حدث انقطاع في التيار الكهربائي في المنطقة لسبب إصابة رافعة خط تيار عال، وبعد الحادث ببضعة أيام جاء عاملو شركة الكهرباء لدفن الخط تحت الأرض. وفي الموقع نفسه وقع حادث الرافعة الذي أزهق

أرواح أربعة عاملين آخرين، بعد نحو شهر على وفاة كوهن. نونسي لاهف (٤٦) وبيتي أسوليني (٤٩)، عاملان في شركة الكهرباء، من سكان رحوفوت، تكهرب الاثنان خلال أعمال على عمود كهرباء بين القرية الزراعية بن زكاي ويافنه، في ليلة عيد الفصح، سقط نونسي من ارتفاع خمسة أمتار نتيجة للتكهرب، وقد تم نقله في حالة حرجة إلى مستشفى كاپلان، حيث تفرزت وفاته. تم نقل أسوليني إلى المستشفى وهو يعاني من حروق

وفقاً لمعطيات نشرها مطلع هذا العام موقع تابع للهندسوت فان ٩١ عاملاً قتلوا في حوادث عمل خلال ٢٠١٩. وقال إن العشرات من حوادث العمل المرعبة وقعت في البناء، في الزراعة، في المختبر، في تركيب مكيفات الهواء، في وضع البنية التحتية، في أعمال الترميم وفي انهيار جدران. التقرير الذي وضعه تسنفي كوهين فضل أسماء ومواقع عمل الضحايا والأسباب الظاهرة المباشرة التي أدت إلى الحوادث.

وفيما يلي عدد من الأمثلة التي تعطي صورة مقربة لهذه الظاهرة المؤلمة من جهة والناجمة عن سياسة من جهة أخرى - كون الحكومة لا تقوم بمسؤوليتها الواضحة والحاسمة، وأولها فرض أنظمة رقابة صارمة. العامل إبراهيم رجب، فلسطيني ابن ٤٨ من قرية اللبد إلى جانب طولكرم قتل في إثر سقوطه من ارتفاع الطبقة الخامسة، في موقع بناء في نتانيا كانت فيه عيوب خطيرة خاصة بالسلامة والأمان - سقالة غير سليمة ونواقص في درابزينات الواقية.

سرجي درتشوف، ابن ٤٦ من سكان يروهام، علق في فتحة الفرن في مصنع، حيث كان يعمل وحده في وريدية ليل مساء السبت، وحسب التقديرات، اقترب من الفرن، على ما يبدو لسبب عطل ما، والعربة التي كان الترميم موضوعاً عليها حبسته، فقدت القدرة على التلصق أو الاستئاق.

حوادث كثيرة برز فيها انعدام وسائل الأمان للعاملين في علو، فالعامل ماجد عبد الله سليم، فلسطيني ابن ٥٨، من سكان قرية جيوس قرب قلقيلية

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201
فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي